الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي و البحث العملي

المعهد العالي لإدارة الأعمال

دراسة تحليلة لمخاطر و عوائد حسابات خارج الميزانية في بنك سورية الدولي الإسلامي

Analytical Study of the Risks and Returns of Off-Balance Sheet Accounts in Syria International Islamic Bank

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في التأهيل و التخصص في إدارة الأعمال اختصاص إدارة تنفيذية التوجه المالي

إعداد الطالبة : البتول طلال حسن

إشراف الدكتور : ياسر كفا

للعام الدراسي 2021

الملخص:

تهدف هذه الدرسة إلى التعريف بالحسابات خارج الميزانية (الكفالات المصرفية – الاعتمادات المستندية), و أنواعها و أطرافها و ما يتعلق بها من مخاطر وتحليل عوائدها نسبة إلى دخل و ربح المصرف و إلقاء الضوء على طبيعة تطبيقها في المصارف الإسلامية و بعض الأحكام الشرعية الخاصة بها, بالإضافة إلى التعرف على مفهوم العائد و مفهوم المخاطر و أنواعها المختلفة و العلاقة التبادلية بينهما.

حيث سيتم تطبيق هذه الدراسة في مصرف سورية الدولي الإسلامي بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الممتدة من عام 2010 و لغاية 2020 للوقوف على واقع الحسابات خارج الميزانية لديه وما تعرضت له من مخاطر و كيفية تطبيق المصرف لعمل هذه الحسابات بما يتناسب و الشريعة الإسلامية, و من خلال إجراء المقابلات مع الإدارات المعنية في المصرف لجمع المعلومات الضرورية للدراسة , بالإضافة إلى دراسة واقع عوائد هذه الحسابات لديه و ذلك من خلال النسب و المؤشرات التالية:

1- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي إيرادات الرسوم و العمولات.

2- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الدخل التشغيلي.

3- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح قبل الضريبة.

4- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح بعد الضريبة .

و إن أهم ما خلصت إليه الدراسة النقاط التالية :

1- تأثر مصرف سورية الدولي الإسلامي بشكل كبير بالأزمة السورية و ما تبعها من عقوبات خارجية فرضت على المصرف وأدت إلى التراجع الذي وصل حد التوقف عن إصدار الاعتمادات المستندية و الكفالات الخارجية و ذلك لانقطاع الصلات مع البنوك الخارجية واقتصار العمل على الصعيد المحلي.

2- إن مصرف سورية الدولي الإسلامي لم يتعرض للمخاطر الائتمانية المتمثلة بمخاطر عدم سداد مبالغ الكفالات و الاعتمادات التي التزم بها من أمواله الخاصة طوال فترة الدراسة رغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعرضت لها البلاد بشكل عام .

3- ساهم عائد حسابات خارج الميزانية بشكل كبير في تراجع حدة خسائر مصرف سورية الدولي الإسلامي.

و أهم ما أوصت به الدراسة :

1- قيام المصرف بالإفصاح بشكل دقيق عن التفاصيل المتعلقة بحجم حسابات خارج الميزانية التي قد تحولت لداخل الميزانية و سددت من أمواله الخاصة نتيجة تعثر العملاء إن وجدت.

2- متابعة الإجراءات القانونية لرفع العقوبات المفروضة على مصرف سورية الدولي الإسلامي لفتح الفرص أمام عودة نشاط الحسابات خارج الميزانية في التجارة الدولية.

3- الاتجاه بشكل أكبر نحو اعتمادات المرابحة لما تحققه من أرباح للمصرف.

الكلمات المفتاحية : المخاطر – العوائد – حسابات خارج الميزانية – الكفالات المصرفية – الاعتمادات المستندية – مصرف سورية الدولي الإسلامي .

Abstract:

This study aims to introduce the off-balance sheet accounts (letters of Credit – letters of guarantee), their types, parties and related risks and analysis of their returns in relation to the income and profit of the bank, and identifying the nature of its application in Islamic banks and some of the Sharia rulings related to it, in addition to identifying the concept of return and the concept of risks and their different types and the reciprocal relationship between them.

This study will be applied at Syria international Islamic bank based on the annual financial reports from year 2010 to 2020, to find out the reality of its off-balance sheet accounts and the risks they were exposed to and how the bank applies the work of these accounts in accordance with Islamic sharia, this is done by conducting interviews with the relevant departments in the bank to collect the necessary information for this study, in addition to studying the reality of the returns of these accounts, through the following percentages and indicators :

1- The percentage of returns on off-balance sheet accounts from the net income of fees and commissions.
2- The percentage of returns on off-balance sheet accounts from the net operating income.
3- The percentage of returns on off-balance sheet accounts from the net profit before tax.
4- The percentage of returns on off-balance sheet accounts from net profit after tax.

And the most important conclusion of the study is that:

1- the Syria international Islamic bank was greatly affected by the Syrian crisis and the ensuing external sanction imposed on the bank, and this led to a decline that reached the point of stopping the issuance of letters of credits and external guarantee this is

due to the interruption of relations with foreign banks and the limitation of work at the local level.

2- The Syria international Islamic bank was not exposed to credit risks represented by the risks of non-payment of the amounts of guarantees and credits that it committed from its own fund, throughout the study period, despite the deteriorating economic conditions in county in general.

3- The returns on off-balance sheet accounts contribution significantly to reducing the severity of the losses of the Syria international banks.

The most important thing recommended by the study:

1- The bank accurately discloses the details related to the amounts of off- balance sheet accounts that turned within balance, and that have been paid out of its own funds as a result of clients` failure, if any.

2- Follow-up on the legal procedures to lift the sanctions imposed on the Syria international bank, to provide opportunities for the return of activity of Off-Balance sheet accounts in international trade,

3- A greater tendency towards Murabaha Credits due to the profit they achieve for the bank.

Key words: risks – returns- off-balance sheet accounts- letters of guarantee- litters of credits – Syria international bank.

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة (الأية 32)

-الملوك حُكَّامٌ على الناسِ والعِلْم حاكِمٌ عَليهم , وحَسْبُك مِن العِلمِ أن تَخشَى الله , وحَسْبُك مِن الجَهلِ أن تُعجبَ بِعلمِكَ ***

-كُلُ إِناءٍ يَضيقُ بِما جُعِلَ فيهِ إلا إِناءُ العِلْمِ فَإِنَّهُ يَتَسِعُ ***

من أقوال

الإمام علي بن أبي طالب

كرم الله وجهه

الإهداء

إلى قدوتي و نبراسي الذي ينير دربي , إلى من أعطاني ولم يزل بلا حدود , إلى من كان نجاحي و تقدمي همه الشاغل ,إلى فخري وعزتي و حبيبي, إلى الجبل الذي لا تهزه الرياح العاتيات , إلى أستاذي في مدرسة الحياة وملجأي بعد الله...

إلى أبي الغالي

إلى التي ملأت قلبي حناناً , وروحي عبقاً, إلى قلبها الذي وسع مافي الكون حباً, إلى ملاكي الذي ملأ حياتي دفئاً, إلى من أذابت نفسها لتنير لي الطريق, إلى من وضع الله سبحانه و تعالى الجنة تحت أقدامها....

إلى أمي الحنون

إلى سندي و عضدي و ساعدي, إلى صديق دربي و ابتسامتي الدائمة...

إلى أخي ابراهيم

إلى خير صديق وخير معلم إلى من كان لي عوناً و رشداً ...

إلى المحامي الأستاذ لؤي أجرودي

إلى رفاق الطفولة و الصبا , إلى اللواتي لا تبدلهن حياة و لا تفرقهن طرق و لا تغيرهن ظروف إلى أخواتي اللواتي لم تلدهن أمي...

إلى صديقاتي

إلى رياحين حياتي في الشدة و الرخاء...

إلى كل فرد في عائلتي

إلى كل من علمني حرفاً...

إلى وطني الجريح و شهدائه الأطهار...

إلى سورية الحبيبة

الباحثة

شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان العظيم و التقدير العميق إلى الدكتور المشرف د.ياسر كفا حفظه الله و أطال بعمره لما منحه لي من وقت و جهد و توجيه و إرشاد و تشجيع,, فلولا فضل الله ثم فضله , لما أنجزت ما أنجزت و ما حققت ما حققت .

كذلك أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة التحكيم الكرام وكل من ساهم في تعليمي .

وكل الشكر و التقدير إلى المعهد العالي لإدارة الأعمال بكادره التدريسي و الإداري لما قدموه ولا يزالوا يقدمونه من جهد في سبيل رفع راية العلم و المعرفة .

الباحثة

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة العامة للدراسة	**1-10**
مقدمة الدراسة	2
الدراسات السابقة	4
مشكلة الدراسة	8
أهداف الدراسة	8
أهمية الدراسة	9
منهج الدراسة	9
حدود و محددات الدراسة	9
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	**11-33**
المبحث الأول : العوائد و المخاطرة	**11-18**
المطلب الأول : العائد	12-14
تعريف العائد	12
أنواع العوائد	12
العوامل المؤثرة في العائد المصرفي	14
المطلب الثاني : المخاطر	15-18
تعريف المخاطر	15
أنواع المخاطر	16
العلاقة بين العائد و المخاطر	18
المبحث الثاني: حسابات خارج الميزانية	**19-33**
مفهوم حسابات خارج الميزانية	19
تعريف الحسابات خارج الميزانية	20
أنواع الحسابات خارج الميزانية	20
مفهوم الكفالات المصرفية	20
تعريف الكفالة المصرفية	21

أركان الكفالة المصرفية	21
أنواع الكفالة المصرفية	21
الحكم الشرعي في الأجر على الكفالات المصرفية فيما يخص عمل المصارف الإسلامية	23
مفهوم الاعتمادات المستندية	24
تعريف الاعتمادات المستندية	25
أطراف الاعتماد المستندي	25
أنواع الاعتماد المستندي	26
تطبيقات الاعتمادات المستندية في المصارف الإسلامية	29
الحكم الشرعي في الأجر على الاعتمادات المستندية	31
الفصل الثاني: الإطار العملي للدراسة	34-60
لمحة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي	35
دراسة مخاطر حسابات خارج الميزانية في مصرف سورية الدولي الإسلامي	35
دراسة مخاطر الكفالات المصرفية في بنك سورية الدولي الإسلامي	36
دراسة مخاطر الاعتمادات المستندية في بنك سورية الدولي الإسلامي	38
دراسة تطور معطيات الدراسة	42
دراسة نسب عائد حسابات خارج الميزانية	50
النتائج	61
التوصيات	62
المراجع	63-69
الملاحق	70-71

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	تطور حجم الاعتمادات المستندية LC في مصرف سورية الدولي الإسلامي	42
2	تطور حجم الكفالات المصرفية LG في مصرف سورية الدولي الإسلامي	43
3	تطور عمولات البنود خارج الميزانية FEES في مصرف سورية الدولي الإسلامي	44
4	تطور حجم صافي الرسوم و العمولات في مصرف سورية الدولي الإسلامي	46
5	تطور حجم إجمالي الدخل التشغيلي في مصرف سورية الدولي الإسلامي	47
6	تطور حجم صافي الربح قبل الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي	48
7	تطور حجم صافي الربح بعد الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي	49
8	عائد حسابات خارج الميزانية لصافي إيرادات الرسوم و العمولات	52
9	عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الدخل التشغيلي	54
10	عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح قبل الضريبة	56
11	عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح قبل الضريبة	59

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي إيرادت الرسوم و العمولات في مصرف سورية الدولي الإسلامي	51
2	نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الدخل التشغيلي في مصرف سورية الدولي الإسلامي.	53
3	نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الربح قبل الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي.	55
4	نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الربح بعد الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي.	58

المقدمة العامة للدراسة

المقدمة :

يحتل العمل المصرفي مكانة هامة في جميع دول العالم لما يقدمه من تسهيلات للمعاملات المالية و حفظ الأموال و تشغيلها, و كانت نشأته الأولى في أوروبا لينتقل بعدها إلى البلاد الإسلامية العربية منها وغير العربية, إلا أنه قوبل برفض نسبة كبيرة من المجتمع الإسلامي لما يحمل في طبيعة عمله من مخالفة للشريعة الإسلامية في العديد من النواحي ولعل أهمها ما يتعلق بالربا(الفائدة), ومن هنا ظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بتقديم معظم الخدمات و التسهيلات التي تقدمها البنوك التقليدية ولكن بما يتوافق و أحكام الشريعة الإسلامية فأوجدت لنفسها صيغ العمل المناسبة, و التي تخضع بشكل مستمر لرقابة شرعية من لجان مؤلفة من علماء و فقهاء في الدين الإسلامي و تعاليمه, وبدأ انتشار المصارف الإسلامية في سورية منذ عام 2007.

و لأن العمل المصرفي وجد ليقدم التسهيلات التجارية لعملائه فقد أصبح ركناً هاماً من أركان التجارة سواء المحلية منها أم الدولية التي شكلت بدورها إحدى أعمدة اقتصاد كل بلاد, لذا كانت المصارف هي الحل الأمثل لمشاكل عدم الثقة في المبادلات التجارية و على وجه الخصوص ما يتعلق منها في التجارة الدولية, و ذلك بتقديمه مجموعة من الخدمات (الكفالات المصرفية– الاعتمادات المستندية) وتصنف حسابات هذه الخدمات ضمن ميزانية البنوك بحسابات خارج الميزانية.

وإن حسابات خارج الميزانية هي التزامات محتملة غير محققة الوقوع ولا تظهر في ميزانية المصارف ولا في البيانات المالية إنما يتم إدراجها ضمن الإيضاحات التابعة للبيانات المالية, إلا أن هذه الالتزامات تعد مورداً هاماً للعمولات والرسوم وتحقيق الأرباح, لذا كان لابد للمصارف الإسلامية من العمل على تقديم الخدمات المتعلقة بهذه الحسابات لعملائها لتسهيل معاملاتهم التجارية بما يتوافق مع التطبيقات الخاصة بها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وبالتأكيد فإن تحقيق نسبة أرباح أكبر يعني تحمل مخاطرة أكبر والمخاطر هي كل الأزمات و العقبات التي تعترض سير أي عمل بشكل مفاجئ ويهدد استمراره على النحو المطلوب, وعليه يتبع العمل في حسابات خارج الميزانية العديد من المخاطر يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (المخاطر الائتمانية ومخاطر سعر الصرف و المخاطر القانونية) .

و عند الحديث عن عائد حسابات خارج الميزانية فمما لا شك فيه أنه يؤدي دوراً هاماً في ربح المصارف على الرغم من اختلاف هذا الدور عند الحديث عن طبيعة عوائد حسابات خارج الميزانية في المصارف الإسلامية حيث يعمل بها بشكل مختلف عما هي عليه في المصارف التقليدية.

و بناء عليه ترى الباحثة أهمية البحث و دراسة واقع هذه الحسابات لدى المصرف موضوع الرسالة (مصرف سورية الدولي الإسلامي) وما تحمله من مخاطر وهل تلعب عوائد هذه الحسابات دوراً إيجابياً/ سلبياً في ربح المصرف.

1- الدراسات السابقة:

أولاً الدراسات العربية :

1- دراسة السعبري و هادي 2012 بعنوان :

"أثر البنود خارج الميزانية (الضمانات) على الأزمة المالية و أهمية المحاسبة عنها دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة الأزمة المالية بالبنود خارج الميزانية , إذ أن البنوك التجارية عادة ما تهتم بالتعامل في البنود خارج الميزانية , إلا أن التطبيقات لها أدت إلى إفلاس العديد من البنوك .

وقد وزعت استمارات استبيان على عينة مؤلفة من 120 مفردة مؤلفة من المديرين الماليين في المؤسسات المالية و 30 مفردة من الوسطاء الماليين و 30 مفردة من مدققي الحسابات.

و قد توجهت هذه الدراسة إلى أن التوسع غير المنضبط للمصارف في البنود خارج الميزانية انعكس سلباً على كفاءة أداء إدارة أنشطة البنود خارج الميزانية و الذي يعد أمراً ضرورياً لمواجهة الأزمة المالية .

2- دراسة الفخري 2012 بعنوان :

" المخاطر الائتمانية للبنود خارج الميزانية – دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية و التقليدية "

وضحت هذه الدراسة مفهوم البنود خارج الميزانية كائتمان مقدم في المصارف و تعرضها لمخاطر ائتمانية فعلية , و للتعرف على هذه المخاطر وهي الفائدة والتضخم والتمويلات الائتمانية غير العاملة ودراسة أثرها في البنود خارج الميزانية وقد طبقت هذه الدراسة على البنك العربي والبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة الممتدة من عام 1996 و حتى عام 2010 .

و قد توصلت هذه الرسالة إلى النتائج التالية :

1- وجود علاقة ارتباط معنوي للمخاطر المعتمدة في الدراسة مع البنود خارج الميزانية.
2- إن تغير معدل الفائدة يؤثر معنوياً في البنود خارج الميزانية .

3- إن تغير معدل التضخم يؤثر معنوياً في الاعتمادات في البنك العربي وأنه يؤثر معنويا في الكفالات في البنك الإسلامي الأردني .

4- أن تغير حجم التمويلات الائتمانية غير العاملة يؤثر معنوياً في البنود خارج الميزانية (الاعتمادات و الكفالات) في البنك العربي ويؤثر معنوياً في البنود خارج الميزانية (الاعتمادت و الكفالات و القبولات والتسهيلات الائتمانية غير المستغلة) في البنك الإسلامي الأردني.

3 - دراسة هناوي 2016 بعنوان :

" أثر العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة بنك بيمو السعودي الفرنسي م.م)"

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر العمولات في التسهيلات الائتمانية غير المباشرة التي تقدمها كالاعتمادات المستندية و الكفالات المصرفية في ربحية المصارف التجارية وقد طبقت هذه الدراسة على بنك بيمو السعودي الفرنسي وذلك عن الفترة الممتدة من عام 2005 و لغاية عام 2011.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة وكل من إيرادات الفوائد والرسوم والعمولات وإجمالي الدخل التشغيلي والعائد على الموجودات .

ثانياً الدراسات الأجنبية :

1- دراسة (Abdkarim and Gee,2007) بعنوان :

"Off balance sheet activities and performance of commercial banks in Malaysia"

" الأنشطة خارج الميزانية العمومية وأداء المصارف التجارية في ماليزيا"

تقوم هذه الدراسة بتحليل كيفية تأثير الأنشطة خارج الميزانية للبنوك التجارية المحلية في أداء هذه المصارف من ناحية تعرضها لأنواع عديدة من المخاطر وذلك للفترة الممتدة من 1995 و حتى 2003 .

و قد توصلت النتائج إلى أن العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية وبين خطر سعر الفائدة , المخاطر غير المنتظمة , والمخاطر الكلية للمصارف غير معنوية أي غير ذات أهمية .

أما فيما يتعلق بأداء البنوك , فقد أظهرت الدراسة أن عائد السهم يرتبط سلباً بالأنشطة خارج الميزانية العمومية , وعلاوة على ذلك لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة خارج الميزانية العمومية والعائد على حقوق الملكية , الرافعة المالية , و نسبة السيولة .

2- دراسة (Kumar ,2011) بعنوان :

"Off balance sheet activities impact on commercial bank performance: an emerging market perspective"

"أثر الأنشطة خارج الميزانية العمومية على أداء المصارف التجارية من منظور سوق ناشئة "

توضح هذه الدراسة مدى أهمية إدراج الأنشطة خارج الميزانية على كفاءة الربح في المصارف الهندية وقد هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير الأنشطة خارج الميزانية في كفاءة أرباح البنوك الهندية , لذا فقد تم تقدير كفاءة أو عدم كفاءة الربح ومقارنتها مع أو بدون مخرجات الأنشطة خارج الميزانية للبنوك الهندية. وقد طبقت هذه الدراسة على كامل القطاع المصرفي التجاري في الهند خلال الفترة من عام 1992 وحتى عام 2008 ...

و تشير النتائج إلى أن استبعاد الأنشطة خارج الميزانية يقلل من كفاءة الربح في المصارف , و على وجه الخصوص عندما يتم تضمين الدخل من غير الفوائد لأنشطة البنود خارج الميزانية في بند خاص للمخرجات تبدو المصارف الأجنبية أكثر كفاءة من مصارف القطاعين العام و الخاص .

3- دراسة (al-Tahat and abunqira,2016) بعنوان :

"The impact of off- balance sheet activities (OBS) on the banking risk and revenue growth for Jordanian commercial banks listed on the Amman stock exchange (ASE)"

"أثر الأنشطة غير المدرجة في الميزانية على المخاطر المصرفية و نمو الإيرادات للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان "

تناولت هذ الدراسة تأثير الأنشطة خارج الميزانية العمومية في المخاطر المصرفية و نمو الإيرادات للبنوك التجارية الأردنية .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة من 13 مصرفاً تجارياً مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من 2010 إلى 2014.

و تحدد هذه الدراسة العلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية كمتغير مستقل و خطر مصرفي (و هي مخاطر الائتمان , مخاطر كفاية رأس المال , مخاطر السوق , مخاطر السيولة . مخاطر الرافعة التمويلية) و نمو الإيرادات كمتغيرات تابعة .

و نتائج الدراسة كانت كما يلي :

- وجود ارتباط كبير بين الأنشطة خارج الميزانية ومخاطر كفاية راس المال , و مخاطر السوق ومخاطر السيولة و نمو الإيرادات وأن العلاقة سلبية لمخاطر كفاية رأس المال , و إيجابية لمخاطر السوق ومخاطر السيولة ونمو الإيرادات .
- لم يظهر هناك ارتباط كبير بين الأنشطة خارج الميزانية العمومية ومخاطر الائتمان ومخاطر الرافعة المالية .
- عائد السهم يرتبط سلباً بالحسابات خارج الميزانية .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

1- اهتمت هذه الدراسة بتحليل واقع مخاطر وعوائد الحسابات خارج الميزانية في مصرف إسلامي على عكس معظم الدراسات التي ركزت على دراسة هذه الحسابات في المصارف التقليدية أكثر منها في المصارف الإسلامية .

2- قامت هذه الدراسة بإلقاء الضوء على تطبيقات هذه الحسابات في المصرف الإسلامي بما يتناسب مع الشريعة الإسلامية .

3- وضحت هذه الدراسة طبيعة عائد حسابات خارج الميزانية في المصارف الإسلامية أي الطبيعة الخاصة لمفهوم هذا العائد في هذه المصارف و بالتالي أهميته بالنسبة للربح .

2- مشكلة الدراسة:

تتجلى مشكلة البحث من خلال الإجابة على سؤالين رئيسين يتفرع عنهم عدة أسئلة فرعية سيتم ذكرهم على الشكل التالي:

السؤال الأول سوف يتم معالجته بالجانب العملي للدراسة من خلال مقابلات تم إجراؤها من الموظفين المعنيين في مصرف سوريا الدولي الإسلامي :

1- هل هناك مخاطر للحسابات خارج الميزانية في مصرف سورية الدولي الإسلامي ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي السابق الأسئلة التالية :

أ- هل هناك مخاطر ائتمانية للحسابات خارج الميزانية في مصرف سورية الدولي الإسلامي؟

ب- هل هناك مخاطر قانونية للحسابات خارج الميزانية في مصرف سورية الدولي الإسلامي؟

ت- هل هناك مخاطر سعر صرف للحسابات خارج الميزانية في مصرف سورية الدولي الإسلامي؟

السؤال الثاني سوف يتم معالجته بالجانب العملي م خلال تطبيق النسب:

2-ما هي نسبة عوائد الحسابات خارج الميزانية بالنسبة لمصرف سورية الدولي الإسلامي؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي السابق الأسئلة التالية :

أ- ما هي نسبة عوائد الحسابات خارج الميزانية بالنسبة لصافي العمولات و الرسوم في مصرف سورية الدولي الإسلامي؟

ب- ما هي نسبة عوائد الحسابات خارج الميزانية بالنسبة لصافي الدخل التشغيلي في مصرف سورية الدولي الإسلامي؟

ت- ما هي نسبة عوائد الحسابات خارج الميزانية بالنسبة لصافي الربح قبل الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي؟

ث- ما هي نسبة عوائد الحسابات خارج الميزانية بالنسبة لصافي الربح بعد الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي؟

3- أهداف الدراسة :

تتجلى أهداف الدراسة من خلال القيام بدراسة تحليلة للتبين من وجود مخاطر متعلقة بالحسابات خارج الميزانية وذلك من خلال:

1- التعرف على المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها مصرف سورية الدولي الإسلامي من خلال نشاطه بالحسابات خارج الميزانية.

2- التعرف على المخاطر القانونية التي يتعرض لها مصرف سورية الدولي الإسلامي من خلال نشاطه بالحسابات خارج الميزانية.

3- التعرف على مخاطر سعر الصرف التي يتعرض لها مصرف سورية الدولي الإسلامي من خلال نشاطه بالحسابات خارج الميزانية

كما تتجلى أهداف هذه الدراسة بالقيام بدراسة تحليلة للتبين من نسبة ودور عوائد حسابات خارج الميزانية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي و ذلك من خلال:

4- التعرف على نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الرسوم والعمولات في مصرف سورية الدولي الإسلامي .

5- التعرف على نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الدخل التشغيلي في مصرف سورية الدولي الإسلامي .

6- التعرف على نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح قبل الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي .

7- التعرف على نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح بعد الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي .

4- أهمية الدراسة :

يمكن النظر إلى أهمية هذه الدراسة من جانبين :

أ- الأهمية العلمية : و ذلك عن طريق مراجعة الأدبيات النظرية و الدراسات و الأبحاث المتعلقة بالحسابات خارج الميزانية في المصارف .

ب- الأهمية العملية : و ذلك من خلال دراسة واقع حسابات خارج الميزانية في مصرف سورية الدولي الإسلامي و مخاطرها وعوائدها .

5- منهج الدراسة :

استعمل المنهج الوصفي في هذه الدراسة للتعرف على الجانب النظري , بوساطة الاعتماد على الكتب و المراجع والمؤلفات ذات الصلة بموضوع الدراسة , ومن الإطلاع على الأعراف والأصول والنشرات الصادرة

عن غرفة التجارة الدولية بباريس , فضلاً عن الاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي .

كما استعمل المنهج التحليلي و ذلك بوساطة استخراج البيانات المطلوبة من القوائم المالية و التقارير السنوية للمصرف موضوع الدراسة , ومن ثم إجراء المعالجة اللازمة لها باستخدام برنامج Excel, وذلك للتعرف على نسبة عوائد حسابات خارج الميزانية من عوائد وأرباح المصرف, و من خلال إجراء المقابلات مع المدراء و الموظفيين المعنين في مصرف سورية الدولي الإسلامي لدراسة المخاطر المتعلقة بالحسابات خارج الميزانية.

6- حدود و محددات الدراسة :

1- حدود البحث :

أ- **الحدود الزمانية :** استندت هذه الدراسة على بيانات سنوية حيث ستمتد المدة الزمنية من عام 2010 و لغاية عام 2020.

ب_ الحدود المكانية : تناولت الدراسة دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي .

2- وقد واجهت الدراسة معوقات تجلت بما يلي :

عدم الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بحجم الاعتمادات المستندية و الكفالات المصرفية التي تم تصفيتها و سددها المصرف من أمواله الخاصة حيث أن لهذه المعلومات أهمية كبيرة في معرفة المخاطر التي يتعرض لها المصرف من خلال عمله في الحسابات خارج الميزانية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

- **المبحث الأول : العوائد و المخاطرة**
- **المبحث الثاني: البنود خارج الميزانية.**

المبحث الأول:

العوائد و المخاطرة

1- المطلب الأول : العائد (Return):

مقدمة :

إن الغاية الأساسية من توظيف الأموال في منشآت الأعمال متضمنة المصارف هي تحقيق العوائد و لتحقيقها ينبغي اتباع استراتيجية محددة من قِبَل المنشأة وهذه الاستراتيجية يجب تحديدها بدقة من ناحية قدرة المؤسسة أوالمنشأة على التعامل مع المخاطر المتعلقة بتحقيق هذا العائد فضلاً عن أخذ عوامل السوق بعين الاعتبار عند اختيارها و بالتالي يعد موضوع العائد من المواضيع الهامة في تقييم الوضع المالي للمنشأة وما يترتب على زيادة العائدة من مخاطر عالية , ولذلك تسعى المنشآت إلى تحقيق المبادلة بين المخاطرة والعائد بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم العائد و تدني المخاطرة (المخلافي ,2004:ص 52,53).

1-1 تعريف العائد :

هنالك تعاريف عدة لمفهوم العائد تم إطلاقها من قبل الباحثين , حيث عرف العائد على أنه (الغلة) أو العائد وهو المكافأة التي يمكن أن يمني المستثمر نفسه بالحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع في المستقبل (مطر ,2009 :ص66) و عرف أيضاً أن الزيادة في الإيرادات المتحققة عن تكاليف الموجودات المستخدمة في خلقها و هوالربح المحاسبي الظاهر بكشف الأرباح والخسائر وبهذا فإن الفرق بين الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية وهو ما يعبر عنه بالعائد إما صافي ربح أو صافي خسارة (توفيق, 2014 :24) .

من خلال المفاهيم السابقة يمكن للباحثة تعريف العائد على أنه (هو كل ربح يتم إضافته إلى رأس المال من خلال استثمار الأصول خلال فترة زمنية معينة ويعتبر كمكافأة على تحمل المخاطرة في استثمارها).

1-2 أنواع العوائد:

أ- معدل العائد المتحقق الفعلي : Realized Rate of Return

يشير معدل العائد السنوي المتحقق أو الفعلي على الاستثمار إلى معدل العائد الفعلي المتحقق عن النشاط التشغيلي للمنشأة الذي يحسب من بيانات كشف الدخل السنوي و الميزانية العمومية السنوية للمنشأة (Brigham & Ehrhrdt,2011:p 220) و يعرف أيضاً على أنه التغير في ثروة المستثمر في نهاية المدة عما كانت عليه في بداية المدة (القيسي .2004:ص 4).

ب- معدل العائد المتوقع : Expected Rate of Return

و يعرف على أنه مجرد المتوسط المرجح للعائد الممكن مع ترجيح احتمالات حدوثها (Horne &Wachowicz,2009p:99) وعرف ايضاً بأنه القيمة التي يتوقعها المستثمر للعوائد المحتمل حدوثها عند الاستثمار في مشروع معين (رمضان ,1998 : ص315).

ج- معدل العائد المطلوب : Required Rate of Return

هو أدنى عائد يمكن أن يقبل به المستثمر مقابل تحمله للمخاطرة و إن هذا العائد يعتمد على درجة المخاطرة التي تصاحبه (العامري ,2010 :ص 49) , أو هو الحد الأدنى لمعدل العائد المقبول من المستثمرين قبل أن يذهب المال إلى الاستثمار وفي مستوى معين من المخاطر (Hitchner ,2003:p 16).

د- العائد الرأسمالي :

يعرف بأنه العائد المتحقق نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للموجود المستثمر, في نهاية المدة عما كانت عليه عند شراء الموجودات في بداية المدة (هندي , 2000 : ص 172) ومن صفات هذا العائد تقلباته الكبيرة وذلك لأن مبلغ شراء السهم أو بيعه يتباين من وقت لآخر , الأمر الذي لايمكن معه توقع العائد الرأسمالي بشكل دقيق , فعند توظيف الأموال بالأسهم العادية يتوقع أن ترتفع أسعارها لتحقيق عائد رأسمالي ولكن في نفس الوقت فإن هذه الأسعار قد تتعرض للانخفاض فتحقق خسارة مالية (العامري ,2014:ص 29).

هـ- العائد الدوري :

هو العائد المتحقق للمستثمر من خلال امتلاكه للموجود (النعيمي ,2005:ص 32) أو هو العائد الإجمالي للوحدة الاقتصادية و الذي يحصل عليه المستثمر على شكل أرباح موزعة بشكل دوري (Mayol,2007:p 152) .

بالإضافة إلى ما تم ذكره من تصنيفات للعوائد إلا أن هناك نوعان من العوائد يدخلان في اهتمام كل من المستثمر و المالك في آن واحد و هما :

أ- معدل العائد على الاستثمارات (الموجودات): Rate of Return on Assets ROA

يصنف معدل العائد على الاستثمار واحداً من أكثر أساليب التحليل المالي المستخدمة في قياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة (هندي ,2000:ص 121) و يعرف بأنه معدل العائد الذي تحققه الشركة على جميع الاستثمارت سواء كانت استثمارات طويلة الأجل أو قصيرة الأجل , إذ تقيس هذه النسبة مدى ربحية الشركة كلها , فالعلاقة هنا تكون بين الأرباح المتحققة بين جميع الموارد المالية المستخدمة بغض النظر عما إذا كانت هذه الأموال ممتلكة أو مقترضة (الحسناوي ,2007 :ص 220)

ب – معدل العائد على حقوق الملكية: Return on Equity ROE

يقيس هذا النوع من العائد قدرة إدارة المنشأة في توظيف مواردها الداخلية بالشكل الذي ينعكس معه على توليد الأرباح و تقليل حجم المخاطرة التي تصاحب عملية التوظيف (خلف ,2000 :ص 346) وبالتالي فإن العائد على حقوق الملكية يستخدم لقياس ما ينتج عن أموال المساهمين نتيجة استثمارها في نشاطات المصرف (الزبيدي , 2004 :ص 203).

1-3 العوامل المؤثرة بالعائد المصرفي :

يمكن تصنيف العوامل التي تؤثر في عائد المصرف المتمثل في الدخل الصافي إلى مجموعتين :

المجوعة الأولى : هي العوامل الغير خاضعة للسيطرة (عوامل خارجية) و تضم أسعار الفائدة , الظروف الاقتصادية العامة , البيئة التنافسية التي يعيشها المصرف , ويمكن أن تكون الاستجابة لهذه العوامل و التعامل معها عن طريق خطط مرنة وتخطيط استراتيجي وصياغة سيناريوهات متناسبة مع الظروف المستقبلية المتغيرة (Rose ,1999:p 470) .

المجموعة الثانية : هي العوامل التي يستطيع المصرف السيطرة عليها و تشتمل على مجموعة من الأعمال (مثل التوجه نحو العمل بالتجزئة أو الجملة) و تحقيق الدخل , و تحديد جودة قروض (التمويلات) , والسيطرة على بعض المصروفات (الطراد وعبدالله ,2006 :ص 109) .

2- المطلب الثاني المخاطر:

مقدمة :

إن تحقيق الغاية الأساسية من توظيف الأموال في الاستثمارات المختلفة ومن إنشاء المشاريع و المؤسسات الربحية على اختلاف أنواعها والتي تتمثل بتحقيق الربح أوالعائد ليس بالأمر السهل وليس طريقاً معبداً بالزهور وإنما طريقاً محفوفاً بالعديد من العقبات والعديد من الأزمات أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم المخاطر حيث أن الدخول إلى سوق العمل يتوجب توقي العديد من المخاطر والعقبات التي تؤثر في سير العمل و في تحقيق العائد (الربح) و في العديد من الجوانب الأخرى , و هذه المخاطر تتعدد و تتنوع تبعاً للعديد من العوامل منها طبيعة العمل و الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية , و عليه كانت هذه المخاطر موضوعاً ذا أهمية كبرى للباحثين لدراسة هذه المخاطر وأنواعها وعلاقتها بتحقيق العائد .

2-1 تعريف المخاطر :

اختلف الباحثون في تعريف المخاطر و تركز بعض التعريفات على احتمال وقوع الحدث , والبعض الاخر يشير إلى عدم التيقن من النتائج , ايجابية كانت أم سلبية , وتعرف المخاطر عل أنهاعشوائية عوائد الاستثمار, بما في ذلك النتائج الإيجابية والسلبية على حد سواء ووفق هذا الرأي , فإن قدر كبير من العائد المتوقع , يرتبط مع تقلب أكبر من النتائج , أو تشير المخاطر لعدم التيقن من النتائج والعواقب السلبية التي قد تترتب أو تتعرض لها المنشأة (Bessis ,2015:P 1-2) .

ومن ناحية أخرى فإن المخاطرة تعني الخسارة الناتجة عن عمليات استثمار محددة , أو تعني حدوث حدث غير محبب أو غير مرغوب فيه أو تعني التقلب في عوائد الأسهم بالارتفاع والانخفاض خلال مدة زمنية معينة , أيضاً تعرف بأنها حالة عدم التاكد من أن الاستثمار سوف يحقق معدل عائد متوقع منه أو يكون معدل العائد الفعلي أقل من معدل العائد المتحقق (الدوري , 2010 : ص 66) كما تعرف المخاطر

بأنها احتمال تعرض المصرف لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فتؤثر على حجم العائد المتوقع لاستثمار معين (قنطقجي ,2015 : ص 525).

2-2 أنواع المخاطر:

2-2-1 المخاطر النظامية:

هي المخاطر التي لا يمكن القضاء عليها ولايمكن توقع وقت وقوع الحدث فيها , بالتالي فإن هذه المخاطر لا يمكن تخفيضها أو القضاء عليها عن طريق عملية تنويع المخاطر (Hamzaee, 2011:p 90), وإن المخاطر المنتظمة لها أثار واسعة في السوق ويشتمل هذا النوع من المخاطرة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأن المنشأت سوف تتأثر جميعها بهذه العوامل و لكن بدرجات متفاوتة (مطر ,2006:ص 58).

و يمكن تحديد مصادر المخاطر النظامية كالأتي :

1- **مخاطر أسعار أو معدلات الفائدة :** أن التغير في سعر الفائدة يؤثر ارتفاعاً و انخفاضاً على الأصول الإستثمارية المتاحة و تتعرض للمخاطرة الناتجة عن اختلاف بين العائد المتوقع و معدلات العائد الفعلية نتيجة تأثر في التغير في سعر الفائدة في السوق خلال مدة الاستثمار (الشبيب, 2009 : ص 113).

2- **مخاطر انخفاض القوة الشرائية :** إن السبب الرئيسي لانخفاض القوة الشرائية هو معدلات التضخم التي قد يعاني منها بلد معين , وهذا يعني أن القوة الشرائية بالنسبة لرأس المال المستثمر في الوقت الحالي تختلف عن قدرته بعد مرور سنة أو أكثر على الاستثمار نتيجة ارتفاع معدلات التضخم (الشبيب , 2009: ص 116).

2-2-2 المخاطر الغير نظامية :

هي المخاطر التي تصيب شركة معينة أو قطاع معين تكون مستقلة عن النشاط الاقتصادي و تتمثل هذه العوامل بالإضراب العمالي في شركة محددة والأخطاء الإدارية (Beark et al , 2012 : p335) .

2-2-3 المخاطر الكلية : تشمل هذه المخاطرة حاصل جمع كل من المخاطر النظامية و المخاطر الغير نظامية لأي استثمار وتعرف على أنها التباين الكلي للعائد المتوقع على الاستثمار (Gitman, 2000 : p212).

و تشمل هذه المخاطر تصنيفات متعددة و مختلفة للمخاطر و منها الآتي :

إذ صنف (Hempel & Simonson,1999: p 91) المخاطر الكلية إلى :

1- مخاطر البيئة.
2- مخاطر إدارة الموارد البشرية.
3- مخاطر الخدمات المالية.
4- المخاطر المالية المتعلقة بالقوائم المالية.

2-2-4 المخاطر المصرفية :

1- **المخاطر الائتمانية :** هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها, كمخاطر توقف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع المصرف, و تشمل المخاطر الائتمانية بنوداً داخل الميزانية كالقروض (التمويلات) و السندات و بنوداً خارج الميزانية كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية (قنطقجي ,2015 : ص 530-531).

2- **مخاطر السيولة :** تعني هذه المخاطر عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته تجاه الأخرين في المواعيد المحددة , و يشير هذا النوع من المخاطر إلى العلاقة بين متطلبات سيولة المصرف لمقابلة السحوبات من الودائع و زيادة القروض مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة سواء من حيث بيع موجود يمتلكه المصرف أو تصفيته للحصول على الأموال من الغير (الجرجري ,2016 :ص 46).

3- **المخاطر السوقية :** تتمثل هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية و السياسية في البلد أو حتى مع بلدان أخرى ترتبط مع بعضها بأواصر اقتصادية متينة تؤثر بعضها على البعض الآخر و تنشأ هذه المخاطر نتيجة الاتجاهات التي تطراء على سوق رأس المال والسوق المالي صعوداً و نزولاً لأسباب سياسية واقتصادية و اجتماعية (الشبيب, 2009 : ص 118).

4- **المخاطر القانونية :** تتعرض المصارف لمخاطر قانونية قد تؤدي إلى فقدان جانب من أصولها أو زيادة التزاماتها تجاه الغير, نتيجة لعدم توفر رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات القانونية, أو الدخول في أنواع جديدة من المعاملات مع عدم وجود قانون ينظم هذه المعاملات(قنطقجي , 2015 : ص 537).

5- **مخاطر استراتيجية :** و تنشأ نتيجة لغياب إستراتيجية مناسبة للمصرف يحدد من خلالها مساره الواجب اتباعه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة و ظروف المنافسين واعتماداً على تحليل القوة الذاتية (قنطقجي, 2015 : ص 538).

6- **مخاطر السمعة :** و تنشأ مخاطر السمعة في حالة شيوع رأي عام سلبي تجاه المصرف نتيجة عدم قدرته على تلبية سحوبات أصحاب الحسابات الجارية مثلاً أو بسبب عدم تقديمه خدمات الكترونية بمعايير أمان وسرية ودقة كافية. (قنطقجي 2015 : ص 538-539).

3- العلاقة بين العائد و المخاطر :

إن العلاقة بين العائد والمخاطرة تتبين من خلال رغبة الشخص سواء أكان مؤسسة أو فرد في الحصول على عائد يكون مناسب مع درجة المخاطرة الناتجة عن عملية الاستثمار (الدوري 2010 : ص55) وبطبيعة الحال إذا كان هناك حالة من التساوي بين العائد والمخاطرة , فإن المستثمرين يفضلون الاستثمار ذو العائد المتوقع الأعلى , و مع ذلك فإن أغلب الاستثمارات تكون ذات تفاوت أو اختلاف بين العائد والمخاطرة فإذا كان المستثمر يطلب عائد أعلى يجب عليه تحمل مخاطرة أعلى إذ لا يمكن تحقيق عوائد عالية دون تحمل مخاطر إضافية , بمعنى أن تكون هناك مبادلة بين العائد والمخاطرة في أسواق الأوراق المالية (Bodie et al, 2014 : p10).

المبحث الثاني

حسابات خارج الميزانية

مقدمة :

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في اتجاه المصارف نحو تفعيل دور الحسابات خارج الميزانية لديها التي تشتمل على الكفالات المصرفية والاعتمادات المستندية بشكل خاص حيث احتلت هذه الحسابات موقعاً هاماً ضمن أنشطة وخدمات المصارف وأصبح لها أثراً ملحوظاً في ربحيتها على الرغم مما تحمله من مخاطر عديدة , الأمر الذي أثار أيضاً اهتمام المصارف الإسلامية حيث سعت هذه المصارف إلى إيجاد الصيغ التي تتناسب و أحكام الشريعة الإسلامية و تمكنها في آن واحد من تقديم هذه الخدمات في مجال التجارة الداخلية والخارجية وذلك تلبية لحاجة عملائها وضماناً للحفاظ على حصتها في السوق المصرفية .

وفي هذا المبحث تم التعرف على أبرز أنواع الحسابات خارج الميزانية من حيث مفهومها وأطرافها وأنواعها وتطبيقها في البنوك الإسلامية ولا سيما فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية .

1- مفهوم حسابات خارج الميزانية :

تسعى المصارف بشكل مستمر إلى مواكبة جميع الأنشطة التي تستطيع من خلالها تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد وتساعدها في المحافظة على مكانة المصرف بين المصارف المنافسة , و بسبب تعدد هذه الأنشطة واختلافها تقسم إلى ما يظهر منها ضمن الميزانية (كالقروض والتمويلات والإستثمارات) ويطلق عليها اسم حسابات أو بنود داخل الميزانية , و القسم الآخر هو ما لا يظهر ضمن الميزانية (الكفالات المصرفية والاعتمادات المستندية) ويطلق عليها اسم حسابات أو بنود خارج الميزانية

و هنا يكمن التساؤل لماذا تصنف هذه الأنشطة كحسابات خارج الميزانية وما المقصود بخارج الميزانية ؟

الجواب : يتم تصنيف هذه الحسابات بهذا الشكل و ذلك لأنها تعد التزامات محتملة غير محققة الوقوع بشكل أكيد وعليه لايمكن تصنيفها ضمن بنود المطلوبات أو ضمن بنود الموجودات في الميزانية العمومية للمصرف و لهذا عدت حسابات خارج الميزانية.

2- تعريف الحسابات خارج الميزانية :

عرف الحسابات خارج الميزانية العديد من الباحثين فمنهم من عرفها على أنها تلك النشاطات التي تضمن التزامات احتمالية قد تحدث في وقت لاحق لكن لا يمكن تصنيفها كموجودات أو مطلوبات (عقل, 2000 :ص 291), بينما عرفها (Khasaweneh & Al Khadash, 2014:p13) أنها الأصول و الالتزامات الطارئة التي لا تظهر في البيانات المالية , كما تستخدم البنود خارج الميزانية كأداة لإدارة المخاطر و زيادة الربحية , أما (Swain & Panda, 2017:p 183) فقد عرفها بأنها تعتبر من الخدمات والمنتجات المصرفية الغير متعلقة بخدمات الإقراض التقليدية .

و بناءً على ما سبق يمكن تعريف الحسابات خارج الميزانية من وجهة نظر الباحثة على أنها مجموع الالتزامات المستقبلية المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف , و لا تظهر ضمن ميزانية المصرف و أبرز الأمثلة على هذه الحسابات الكفالات المصرفية والاعتمادات المستندية .

3- أنواع الحسابات خارج الميزانية :

تتضمن الحسابات خارج الميزانية نوعان رئيسيان يتم التعامل بهما على نحو كبير في المصارف وهما (الكفالات المصرفية , والاعتمادات المستندية).

3-1 الكفالة المصرفية :

3-1-1 مفهوم الكفالة المصرفية:

الكفالات المصرفية هي عبارة عن أحد أنواع التسهيلات غير مباشرة التي يقدمها المصرف لعملائه الذين يشتركون في المناقصات المعلن عنها من قبل الجهات العامة في معظم الأحيان أو الخاصة أحياناً أخرى ويتطلب الاشتراك في هذ المناقصات أداء تأمينات ولهذا يلجأ العملاء أو الراغبون في الإشتراك بهذه المناقصات إلى إصدار كفالة مصرفية من المصرف.

3-1-2 تعريف الكفالة المصرفية :

تعهد خطي صادر عن البنك (الكفيل) بناءاً على طلب عميله (المكفول), بحيث يتعهد البنك بموجبه بسداد مبلغ معين خلال مدة محددة لصالح جهة معينة (المستفيد) عند أول مطالبة من تلك الجهة نتيجة إخلال المكفول بتنفيذ التزام معين تجاه المستفيد(عبدالله و الطراد 2011,: ص 312).

3-1-3 أركان الكفالة المصرفية :

تتمثل أركان الكفالة المصرفية بما يلي (عبدالله و الطراد ,2011 : ص 313-314):

1. **البنك الكفيل (Guarantor)** : هو البنك الذي يقوم بإصدار الكفالة بناء عى طلب العميل نفسه, حيث يصدر صك الكفالة الذي يتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين للمستفيد في حال أخل العميل بتنفيذ التزاماته المحددة بالكفالة.
2. **العميل المكفول (Guaranteed)** : المكفول و هو الجهة التي تصدر الكفالة بناء على طلبه حيث يكفله البنك بموجب صك الكفالة أمام الجهة المستفيدة .
3. **المستفيد(Beneficiary)** : الجهة التي تصدر لصالحها الكفالة .
4. **الغرض (Purpose)** : هو الحق الذي ترتب عليه الالتزام في ذمة المكفول تجاه المستفيد (ياملكي,أكرم,2008 : ص 327).
5. **الصيغة** : و هي صيغة صك الكفالة المحرر حيث يجب أن تكون هذه الصيغة واضحة بحيث تبين ما يلي :

أ- تعهد الكفيل بالدفع للمستفيد لدى أول مطالبة.

ب- تحديد الأطراف بشكل دقيق (الكفيل – المكفول – المستفيد).

ت- مدة الكفالة من خلال تحديد تاريخ محدد لانتهاء الكفالة.

ث- مبلغ الكفالة و العملة التي سيتم الوفاء بها.

3-1-4 أنواع الكفالات المصرفية :

أ- **كفالة التأمينات الأولية / كفالة دخول العطاء BID BOND** : و هي من الكفالات التي تطلب عند الرغبة في الاشتراك بالمناقصات التي يعلن عنها من الجهات الراغبة في التعاقد مع أطراف لتنفيذ مشروع معين, و عليه يتوجه الراغبين بالاشتراك في هذه المناقصات إلى أحد البنوك لإصدار كفالة أولية يتعهد البنك المصدر لها بموجبها بدفع مبلغ معين للجهة المستفيدة في حال انسحاب المكفول من المناقصة و عدم الإيفاء بالتزاماته بعد رسو المناقصة عليه, حيث أن الغاية من هذا النوع من الكفالات هو ضمان جدية العميل المشترك بالمناقصة وعدم انسحابه في حال ارتفاع الأسعار مثلاً (الشمري, صادق راشد,2014: ص 297)

ب- كفالة التامينات النهائية / كفالة حسن تنفيذ BERFORMANCE BOND: و هي الكفالات التي تقدم بعد رسو العطاء على المتقدم ضماناً لالتزاماته بتنفيذ العطاء المحال عليه, وحال تقديم هذه الكفالة للجهة المستفيدة يتم إعادة الكفالة الأولية و توقيع العقود بين الأطراف, فبعد أن تتم إحالة العطاء على أحد المقاولين أو الموردين المتقدمين و إعلامه بذلك فإن هذا المقاول أو المورد يتوجه للمصرف طالباً إصدار كفالة لصالح المستفيد و تحل محل كفالة دخول العطاء ولهذا يحق للمستفيد المطالبة بدفع قيمة كفالة الدخول في العطاء في حال عدم تقديم هذه الكفالة, و حين يوقع المقاول أو المورد المحال عليه العطاء على العقد و يقدم كفالة التنفيذ تقوم الجهة صاحبة العطاء بإعادة الكفالة الابتدائية إلى المصرف للإلغاء و ذلك لانتهاء الغاية التي قدمت لأجلها (الراوي, خالد وهيب, 2000 :ص 132).

ج- كفالة الدفعة المقدمة (كفالة السلفة) Advance Payment Bond: و هي الكفالات التي تطلبها الجهة المستفيدة المحلية للعطاء لضمان استرداد قيمة الدفعة المقدمة التي ستدفعها للجهة المحال إليها العطاء (المكفول), و ذلك في حالة المشاريع الكبرى التي يتطلب البدء بتنفيذها مبالغ كبيرة قد تفوق قدرة الطرف المنفذ للمشروع بسبب عدم كفاية موارده الذاتية, مما يشجع الراغبين في التقدم للعطاءات المعلن عنها لمثل هذه المشاريع الكبرى, و عليه ففي مثل هذا النوع من الكفالات يكفل البنك المصدر لها للجهة المستفيدة استرداد هذه الدفعة التي تتراوح غالباً بين 10-20% من قيمة المشروع تدريجياً وفقاً لمراحل تنفيذ المشروع (الشمسي, جاسم, علي و آخرون,2007:ص 380-379).

د- كفالات الدفع Payment Bond : يصدر هذا النوع من الكفالات لغاية ضمان دفع مبلغ معين للمستفيد, بحيث يضمن البنك مصدر الكفالة سداد مبلغ معين للمستفيد في حال عدم التزام المكفول(طالب الإصدار) بسداد المبلغ للمستفيد.

و تستخدم مثل هذه الكفالات في عمليات الاستيراد و التصدير, حيث توفر كافة كفالات الدفع للمصدر (المستفيد) حماية حقوقه في حال فشل المستورد (طالب إصدار الكفالة) أن يسدد إليه ثمن البضاعة أو الخدمات المقدمة إليه, و الغرض من هذه الكفالة ببساطة هو تأمين الدفع و بالتالي فهي تختلف عن الشكل التقليدي للكفالات المصرفية و التي تعمل على تأمين الأداء بشكل عام (د.الصيرفي,محمد, 2016:ص 174).

هـ- كفالة الصيانة Maintenance Bond : يصدر هذا النوع من الكفالات لضمان المكفول (المنفذ للمشروع) بإجراء أعمال الصيانة و الإصلاحات التي يحتاجها المشروع الذي سبق تنفيذه من قبله, و عادة ما تكون مدة هذه الكفالة سنة واحدة (عبد العظيم, حمدي, 1996:ص 21).

و- كفالة الجمارك CUSTOMS BOND : و هي كفالات تصدر كضمان لحقوق خزينة الدولة, حيث إنه وفقاً للأنظمة و القوانين الجمركية فإنه لا يجوز سحب البضائع من المنطقة الجمركية إلا بعد سداد الرسوم

المحددة وفقاً للقوانين و الأنظمة النافذة, و كونه قد يستغرق تقديم الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع وقتاً طويلاً ريثما يتم فرز البضائع و فحصها و فحص الأوراق و المستندات الخاصة بالبضاعة من فاتورة الشراء و العقود و المراسلات و الاعتمادات المصرفية و سائر المستندات التي تراها إدارة الجمارك مناسبة و ذلك لتقدير قيمة البضاعة و بالتالي قيمة الرسوم المستحقة الأداء, و عليه و تسهيلاً لعميلة التخليص الجمركي و درءاً من تحميل المستورد أعباء إضافية متمثلة بمصاريف التخزين و منعاً من تعرض البضاعة للتلف في حال عدم تحمل هذا النوع من البضائع لفترات تخزين طويلة, و لهذه الأسباب تسمح إدارة الجمارك بسحب البضاعة قبل تقدير الرسوم المستحقة التسديد و لكن مقابل تقديم كفالة مصرفية يتعهد بموجبها البنك المصدر بدفع الرسوم المستحقة عند تقديرها (د. الصيرفي, محمد, 2016:ص 174).

ز- **الكفالات الخارجية (كفالات البنوك) (Bankers Guarantee):** و هي عبارة عن كفالات تصدر عن أحد البنوك المحلية بناء على طلب أحد البنوك المراسلة في الخارج, و التي يتعهد بموجبها البنك المحلي بدفع مبلغ معين خلال مدة محددة لصالح أحد المقيمين في بلد البنك المحلي(المستفيد) في حال إخلال العميل غير المقيم و المكفول من قبل البنك المراسل بأداء التزاماته تجاه المستفيد, أي تكون صادرة عن المصرف المراسل بناءعلى طلب المصرف المحلي نيابةً عن أحد عملائه لصالح المستفيد المقيم في بلد المصرف المراسل(عبدالله و الطراد, 2011 : ص 318).

3-1-5 الحكم الشرعي في الأجر على الكفالات المصرفية فيما يخص عمل المصارف الإسلامية :

1- الحكم الشرعي في الأجر على الكفالة:

ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يجوز تقاضي أجر مقابل الكفالة, نظراً لأن الكفالة من عقود التبرعات التي لا يستحق الأجر عليها, خلاف الوكالة التي يمكن تقاضي الأجر عليها, إلا أنه قد ذهب بعض الفقهاء إلى أن الإنسان إذا أدى عملاً نافعاً لغيره بشرط ان يأخذ عوضاً(الأجر) على هذا العمل يعادل ما قام به من جهد وما بذله من مال فإنه يستحق هذا العوض ما دام قد اشترطه, كما ذهبوا إلى أبعد من ذلك فاعتبروا أن كل عمل يؤدي إلى منفعة يستحق الأجر و إن لم يشترط ذلك, فإذا كان الكفيل معتاداً على ذلك كان له أخذ الأجر فإن تركه كان متبرعاً به أو متنازلاً عنه, و إن لم يكن معتاداً على أخذ الأجر عن الكفالة لا يستحق الحصول عليه و إنما يحق له أخذ ما ينفق من مصروفات إدارية أو غيرها فقط دون أخذ أي مقابل عن الكفالة (عبد العظيم, حمدي ,1996 : ص 55-56).

أ- آراء المانعين لأخذ أجر مقابل إصدار الكفالات المصرفية:

ذهب أغلب الفقهاء إلى عدم جواز أخذ الأجر على الكفالات المصرفية , و قد عللوا ذلك بأن الكفالة هي من عقود التبرع التي لا يجوز أخذ الأجر عليها, كما أن المصرف حين قيامه بأداء قيمة الكفالة المصرفية

في حالة كونها غير مغطاة من قبل العميل عند مطالبة المستفيد بذلك سيحول الكفالة المصرفية إلى قرض و بالتالي سيرجع المصرف على العميل بمثل ما أدى, وبالتالي فإذا أخذ المصرف أجراً فكأنه أخذ زيادة على ما أقرض العميل و هذا يدخل في باب الربا المحرم (أمقران , 2014 :ص234).

ب- آراء المجيزين لأخذ أجر على الكفالات المصرفية:

ذهب بعض الفقهاء إلى جواز أخذ أجر على الكفالات المصرفية, و استندوا في ذلك على اعتبار أن الكفالة المصرفية تتضمن في جانب منها معنى الوكالة, و ذلك في حال كانت مغطاة بالكامل أو جزئياً, وكون الوكالة يجوز أن يؤخذ عليها أجر فبالتالي يجوز أخذ أجر مقابل إصدار الكفالة المصرفية, كما أن المصرف يقوم نيابةً عن العميل و بناءاً على طلبه بإصدار الكفالة المصرفية, أي يتخذ المصرف صفة الوكيل لأن الكفالة بالأمر هي وكالة بالأداء, و بالتالي الموكل ملزم بأداء كل ما أنفقه الوكيل, و عليه يحق للمصرف أخذ أجر على الجهد و الأعمال التي يقوم بها لأجل إصدار الكفالة المصرفية (أمقران, 2014: ص 236-237).

وفي نهاية الأمر تم حسم الخلاف بين الفقهاء من خلال مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي الذي أصدر في دورة انعقاد مؤتمره الثاني لعام 1985 القرار رقم 5 الذي يقضي بعدم جواز أخذ الأجر على الكفالة المصرفية لقاء عملية الضمان, وأما المصاريف الإدارية اللازمة لإصدار الكفالة المصرفية سواء كان بغطاء أم بدون فجائزة شرعاً.(مجمع الفقه الإسلامي, 1985 : ص1209-1210).

و في مصرف سورية الدولي الإسلامي و المصارف الإسلامية بشكل عام في سورية يتم تحديد عمولة إصدار الكفالات المصرفية وفقاً لنظام الشرائح من خلال مبلغ مقطوع يزداد تصاعدياً حسب شرائح محددة من قيمة الكفالات المصرفية.

3-2 الاعتمادات المستندية:

3-2-1مفهوم الاعتماد المستندي:

يعد الاعتماد المستندي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف في مجال التجارة الدولية, و قد كانت فكرة الاعتماد المستندي وسيلة تضمن حقوق أطراف عمليات التجارة الدولية من مصدرين و مستوردين, حيث تضمن للمصدر قبض ثمن البضاعة التي قام بشحنها للمستورد كما تضمن بالمقابل للمستورد أن يستلم بضاعة مطابقة للمواصفات المتفق عليها مقابل سداد ثمنها, وبهذا يوفر عامل الثقة و الأمان لأطراف الصفقة التجارية.

وقد سُمي اعتماداً مستندياً استناداً للمستندات المرفقة معه, باعتبارها الأداة الوحيدة التي يقوم عليها التعامل بين أطرافه, كما أن تسليمها يمثل حيازة البضاعة (حمرة, محمد,2008:ص 27)

3-2-2 تعريف الاعتماد المستندي:

يعرف الاعتماد المستندي بأنه تعهد خطي يصدر عن المصرف فاتح الاعتماد بناء على طلب المستورد لصالح المستفيد (المصدر) عن طريق المصرف المراسل يتعهد فيه بدفع مبلغ محدد أو قبول سحوبات زمنية محددة خلال مدة محددة مقابل استلام المصرف المراسل لمستندات محددة بشرط مطابقة هذه المستندات لشروط فتح الاعتماد (الكيلاني,محمود,2008 :ص 164).

كما يعرف بأنه تصرف قانوني يتعهد المصرف المنشئ بمقتضاه بأن يدفع لطرف ثالث يدعى المستفيد أو لأمره مبلغاً من المال وفقاً لتعليمات العميل الآمر, أو أن يتعهد بأداء قيمة الكمبيالة أو الكمبيالات التي يسحبها المستفيد أو يقبلها أو يتداولها مباشرة, أو يفوض أي مصرف آخر للقيام بذلك لقاء مستندات معينة تتطابق مع الشروط والأوصاف التي تم الاتفاق عليها مسبقاً (دياب,حسن,1999 :ص 19).

و عرفته المادة الثانية من نشرة الأصول و الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية (UCP 600) Uniform Customs and Practice بأنه:

"هو أي ترتيب كيفما سمي أو وصف و هو غير قابل للنقض و بالتالي فهو يشكل تعهد قطعي من المصرف المصدر لأداء إيفاء التقديم المستوفي"

3-2-3 أطراف الاعتماد المستندي :

1- **المستورد / طالب إصدار الاعتماد Applicant :** هو الزبون المستورد الذي يقوم بطلب فتح الاعتماد من قبل البنك بناءاً على عقد البيع المبرم بينه و بين المصدر (المستفيد) و تحديد شروط الاعتماد بما ينسجم و يتفق مع شروط العقد المبرم بينه وبين المستفيد (نور الدين, باسم محمود,2009:ص 30).

2- **المصدر/ المستفيد Beneficiary :** و هو البائع (المصدر) الذي فتح الاعتماد بناءاً على طلب عميله المستورد لصالح المستفيد و يقوم بتبليغه لبنك المستفيد(البنك المراسل في بلد المصدر) (د. مشعل, عبد الباري بن محمد علي,2001: ص 20).

3- **البنك مُصدر الاعتماد Issuing Bank:** هو البنك الذي يقوم بالنيابة عن عميله طالب الإصدار بإصدار اعتماد مستندي لصالح المستفيد و يقوم بتبليغه لبنك المستفيد (د. شريبط, وسيلة ,2018 :ص 567).

4- **البنك المبلغ Advising Bank :**هو البنك المراسل للبنك فاتح الاعتماد و الموجود في بلد المستفيد وهو الذي يبلغ الاعتماد للمستفيد بناء لطلب البنك المصدر(عبدالله, خالد أمين,الطراد,اسماعيل ابراهيم ,2011 : ص 278).

5- **البنك المسمى / المعين Nominated Bank :** هو البنك الذي يكون الاعتماد متاحاً لديه (و غالباً ما يكون هو المصرف المعزز في حال وجوده), و تحديد المصرف المسمى ضمن نص الاعتماد, اي أنه سيكون مفوضاً من قبل المصرف مصدر الاعتماد لاستلام المستندات و تدقيقها و الوفاء إلى المستفيد وفقاً لشروط الدفع التي نص عليها الاعتماد إذا تبين أنها مطابقة (مصرف سورية المركزي ,2018:ص 15).

6- **البنك المغطي Reimbursing Bank :** هو البنك الذي يقوم بدفع قيمة المستندات للبنك الذي سدد هذه القيمة للمستفيد بناءاً على طلب البنك المصدر, و ذلك في حالة عدم امتلاك البنك المصدر للاعتماد لحسابات لدى البنك الذي سدد قيمة المستندات للمستفيد, و يلتزم البنك المغطي بتعليمات البنك المصدر للاعتماد الخاصة بالتغطية التي يجب أن تكون خاضعة للنشرة URR725 الخاصة بأوامر التغطية بين المصارف و على أن ينص الاعتماد صراحة على التقيد بهذه التعليمات (الكيلاني, محمود ,2008 :ص 179),(مصرف سورية المركزي ,2018:ص 16).

7- **البنك المعزز Confirming Bank :** هو البنك الذي يقوم بتعزيز الاعتماد بناء على طلب البنك مصدر الاعتماد و يكون بذلك التزامه التزاماً مبرماً غير قابل للرجوع منذ إضافة تعزيزه للاعتماد.

و الغاية من التعزيز, أنه بالرغم من أن الاعتماد المستندي يشكل تعهداً غير قابل للنقض بتنفيذ الشروط الواردة فيه من قبل المصرف مصدر الاعتماد, إلا أن هناك حالات يرغب المستفيد بأن يصدر التعهد لصالحه عن المصرف الذي يتعامل معه أو احد المصارف العاملة في بلده (مصرف سورية المركزي 2018 :ص 14).

3-2-4 أنواع الاعتماد المستندية :

1- التصنيف الرئيسي للاعتمادات المستندية :

أ- **الاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير):** و هي الاعتمادات الواردة لغاية التصدير و بحيث يطلب البنك في بلد المستورد الأجنبي من البنك في بلد المصدر المحلي تبليغ الاعتماد لصالح المصدر و المفتوح بناءاً على طلب المستورد (عبدالله, و الطراد,2011: ص 305).

ب- **الاعتمادات المستندية الصادرة (اعتمادات الاستيراد):** و هي الاعتمادات المفتوحة لغاية استيراد بضاعة من الخارج و تفتح في بلد المستورد المحلي لصالح المصدر الأجنبي, و يتم تبليغها عن طريق المصارف الخارجية إلى مستفيدين مقيمين في الخارج (عبدالله و الطراد,2011 : ص285).

2- تصنيف الاعتمادات المستندية من حيث الاستعمال :

إن أبرز أنواع الاعتمادات المستندية التي ورد ذكرها ضمن النشرة UCP600 من الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية هي كالتالي:

1- **الاعتماد المعزز (Confirmed LC):** و هو اعتماد يطلب فيه البنك المصدر من أحد البنوك المراسلة أن يضيف تعزيزه على الاعتماد و قد يكون البنك المعزز هو نفسه البنك المبلغ, و بذلك يصبح البنك المعزز ملتزماً بتسديد قيمة المستندات المقدمة من قبل المستفيد و المطابقة لشروط الاعتماد ضمن صلاحيته, و يكون تعهد البنك المعزز تجاه المستفيد مستقلاً عن تعهد المصرف مصدر الاعتماد تجاه المستفيد (Union Bank India :p9-10).

2- **الاعتماد القابل للتحويل (Transferable LC):** هو اعتماد ينص فيه على حق المستفيد بتحويل الاعتماد كلياً أو جزئياً لمستفيد أخر أو أكثر و يجب أن ينص الاعتماد صراحة بأن الاعتماد قابل للتحويل, و يستعمل هذا النوع عادة إذا كان المستفيد الأول وسيطاً أو وكيلاً للمستورد في بلد المصدر فيقوم بدوره بتحويل الاعتماد إلى المصدرين الفعليين للبضاعة و الاستفادة من فروق الأسعار, و تحويل الاعتماد لا يعني تظهير الاعتماد الأصلي و إنما يصدر اعتماد جديد لصالح المستفيد الثاني (عبد الرحمن, حاتم محمد,2003 :ص 7-8).

و هناك أنواع لم تذكرها نشرة القواعد و الأعراف الدولية الموحدة و هي عبارة عن ممارسات مصرفية تتبعها المصارف في سبيل تسهيل العمليات التجارية و من أبرزها :

1- **اعتماد الدفعة المقدمة (Advanced Payment LC):** و هو الاعتماد الذي يطلب فيه العميل المستورد (فاتح لاعتماد) من البنك المصدر للاعتماد دفع مبالغ معينة للمستفيد قبل تقديمه لمستندات الاعتماد, و تخصم هذه المبالغ لاحقاً من قيمة المستندات التي يقدمها المصدر للدفع و غالباً ما يشترط

المصرف المصدر للاعتماد على المصدر تقديم كفالة بنكية تضمن إعادة قيمة الدفعة المقدمة في حالة عدم الالتزام بشروط الاعتماد (زيدان, أحمد 2009, : ص 19).

2- **اعتماد الشرط الأحمر (Red Clause LC)** : و هو اعتماد مشابه لاعتماد الدفعة المقدمة إلا أنه في اعتماد الشرط الأحمر يكون المصرف مبلغ الاعتماد مفوضاً من قبل المصرف مصدر الاعتماد بتسديد قيمة الدفعة المقدمة للمستفيد, و سمي باعتماد الشرط الأحمر كونه يتضمن عبارة Red Clause باللون الأحمر للتنوية إلى أهمية هذا الشرط (Union Bank of India :p5).

3- **اعتماد الشرط الأخضر (Green Clause LC)** : هو اعتماد مشابه لاعتماد الشرط الأحمر إلا أن المستفيد يلتزم بتخزين البضاعة المنتجة في مخازن باسم المصرف مبلغ الاعتماد أو بمخازن تابعة للمصرف و ذلك إلى أن يصبح المستفيد جاهزاً لشحن هذه البضاعة, كما أن هذا النوع من الاعتمادات يغطي مصاريف تخزين البضاعة باسم البنك و يكون هذا الشرط بمنزلة ضمان يقدمه المستفيد مقابل الدفعة المقدمة المستلمة, و يقوم البنك بالإفراج عن البضاعة من المخازن مقابل تعهد خطي من المستفيد بتقديم المستندات المطابقة قبل انتهاء مدة الاعتماد (مصرف سورية المركزي,2018 :19).

4- **الاعتماد المقابل و الظهير (Back to Back LC)** : هو الاعتماد الذي يقوم المستفيد بفتحه بضمانة الاعتماد المفتوح لصالحه من قبل المستورد, و عادة ما يتم اللجوء إلى هذا النوع من الاعتمادات عندما يكون المصدر (المستفيد الأول) و هو المستفيد من الاعتماد الأول الأصلي غير قادر على توفير البضاعة موضوع الاعتماد أو أن يكون مجرد وسيط تجاري يعمل على شراء البضاعة من طرف أخر هو المستفيد الثاني لتوفيرها و شرائها منه, لأنه في بعض الحالات يكون الاعتماد الأصلي غير قابل للتحويل فيلجأ المستفيد الأول إلى فتح اعتماد آخر لصالح المستفيد الثاني و بضمانة الاعتماد الأصلي (فهمي ,1997:ص 56-58).

5- **الاعتماد الدوار (Revolving LC)** : هو اعتماد قابل للتجديد لمرة واحدة أو لعدة مرات و ضمن حدود معينة, و عادة ما يستعمل هذا النوع من الاعتمادات لتنفيذ سلسلة من العمليات التجارية خلال مدة زمنية محدودة, و حيث يمكن للمستفيد تقديم مستندات عند كل عملية جديدة و في حدود قيمة الاعتماد و خلال مدة صلاحيته و بعدد المرات المحددة ضمن الاعتماد (بونحاس, عادل ,2014 : ص15).

6- **اعتماد المشاركة – الاعتماد الجماعي – (Syndicated LC)** : و هو اعتماد يتشارك في فتحه عدة بنوك نتيجة ضخامته و عدم قدرة بنك واحد بمفرده على تحمل مخاطر هكذا اعتماد, و عادة ما يتم فتح هذا النوع من الاعتمادات لتمويل مشاريع ضخمة تتطلب مبالغ كبيرة جداً مثل بناء الطائرات و السفن و بحيث يشارك كل بنك بحصة معينة من هذا الاعتماد, و تكون هذه المشاركة على شكل خطاب ضمان يصدر من البنك المشارك بمقدار حصته و لصالح ما يعرف بالبنك القائد و هو البنك الذي يقوم بدعوة مجموع من البنوك المشاركة في هذا الاعتماد و هو البنك المسؤول عن فتح الاعتماد و إضافة تعزيزه و إدارته و تنفيذه مقابل عمولة يحصل عليها, فإذا أوفى الآمر بفتح الاعتماد بالتزاماته أعيدت خطابات الضمان للبنوك المشاركة وإذا لم يلتزم و عجز عن السداد يقوم البنك القائد بإخطار البنوك المشاركة و تحصيل مبالغ خطابات الضمان الصادرة عن هذه البنوك بحيث يتحمل كل بنك مشارك جزء من المبلغ بمقدار مشاركته (غنيم , أحمد, 1997 :ص 22).

7- **اعتماد الجهوز – اعتماد الضمان – (Stand By Credit)** : هو نوع من الاعتمادات ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية بديلاً عن خطابات الضمان لأن القانون الأمريكي يحظر على البنوك إصدار خطابات الضمان.

و هو تعهد خطي يتعهد بموجبه البنك المصدر له بمقابلة سحوبات المستفيد عليه بمبالغ لا تزيد عن قيمته و خلال مدة محددة مقابل مستندات محددة يقدمها المستفيد, و هكذا فإن اعتماد الضمان يصدر بشكل اعتماد مستندي و لكنه يفي بغرض الكفالات (عبدالله, والطراد,2011 :ص 323) .

3-2-5 تطبيقات الاعتمادات المستندية في المصارف الإسلامية:

تقوم الصارف الإسلامية بتمويل عمليات الاعتمادات المستندية عبر صيغ متعددة و من هذه الصيغ (المرابحة – المضاربة – المشاركة).

1- اعتماد المرابحة :

لا بد عند الحديث عن اعتماد المرابحة من تعريف المرابحة كخطوة أولى, و التي جاء تعريفها في المعيار رقم 8 من المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لعام 2017 و الخاص بالمرابحة على الشكل التالي:

المرابحة هي بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه, بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المرابحة العادية, أو وقعت بناء على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة و هي المرابحة المصرفية. و هو أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة المعتادة .

و عليه فإن اعتماد المرابحة هو الاعتماد الذي يفتح لاستيراد البضاعة المطلوبة باسم البنك و يبيعها مرابحة للعميل, حيث يكون العميل بحاجة للحصول على تمويل من قبل البنك لشراء البضاعة المستوردة حيث يقدم العميل للبنك وعداً بشراء البضاعة المستوردة من المصرف مرابحة بعد تملكه لها و حيازتها , على أن يقدم العميل إقراراً خطياً بعدم وجود تعاقد بينه و بين المورد الأصلي قبل توقيع عقد الوكالة, كما يقدم إفادة خطية بعدم تملكه لشركة المورد, وفي هذه الحالة تكون عائدات المصرف هي النفقات الفعلية (ما دفعه المصرف للغير كتكلفة على البضاعة غير ثمن شرائها من تامين و أجور و شحن و رسوم) و العمولات المصرفية الخاصة بإصدار و تنفيذ الاعتماد إضافة إلى نسبة المرابحة المتفق عليها بين المصرف و العميل, حيث يفتح الاعتماد باسم البنك كونه المشتري للبضاعة(مصرف سورية المركزي,2018: 34).

2- اعتماد المضاربة :

عرفها المعيار رقم 13 من المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لعام 2017 و الخاص بالمضاربة على الشكل التالي:

المضاربة شراكة في الربح بمال من جانب (رب المال) و عمل من جانب آخر (المضارب).

و اعتماد المضاربة هو اعتماد يُفتح للعملاء الذين لديهم القدرة و الرغبة على تنفيذ الصفقات التجارية دون امتلاكهم لموارد مالية ذاتية كافية لإتمام هذه الصفقات التجارية فيقوم المصرف في مثل هذه الحالة بتقديم رأس المال اللازم لشراء البضاعة و يتولى العميل مهمة بيعها لاحقاً و تحقيق الربح الذي يوزع بين البنك والعميل وفقاً للنسب المتفق عليها ضمن عقد المضاربة (بسيوني,أسامةعبد المنعم,2010:ص183-183).

3- اعتماد المشاركة :

جاء تعريف المشاركة في المعيار رقم 12 من المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لعام 2017 و الخاص بالمشاركة على الشكل التالي:

اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما و عمليهما أو التزاميهما في الذمة بقصد الاسترباح, فاعتماد المشاركة هو الاعتماد الذي كون العميل مساهم بجزء من قيمة الاعتماد المستندي من خلال تقديم غطاء نقدي بنسبة معينة من قيمة الاعتماد و يساهم المصرف بالجزء المتبقي من قيمة الاعتماد و ذلك في حالة تنفيذ بعض الصفقات التجارية التي لا يمتلك العميل الموارد المالية الذاتية الكافية لتنفيذها(محمد أمال نوري,:ص 277).

4- الاعتماد المستندي وفقاً لصيغة التمويل الذاتي من قبل المستورد (اعتماد الوكالة):

و يكون في حالة قيام الآمر بفتح الاعتماد بتقديم تغطية نقدية 100% من قيمة الاعتماد المستندي, و على هذا فإن جميع الأعمال التي يقوم بها البنك هي بصفته وكيلاً عنه و بالتالي يقوم البنك بأخذ أجر مقابل تقديمه لهذه الخدمات فضلاً على العمولات التي يتقاضاها مقابل إصدار و تنفيذ الاعتماد المستندي.

3-2-6الحكم الشرعي في الأجر على الاعتمادات المستندية :

جرت العادة و العرف على أن يتحمل الآمر بفتح الاعتماد (المستورد) العمولات و المصاريف البنكية داخل بلده كعمولة فتح الاعتماد و مصاريف السويفت و الفاكس و غيرها من المصاريف و كذلك الأمر بالنسبة للمستفيد من الاعتماد (المصدر), حيث يتحمل العمولات و المصاريف البنكية داخل بلده كعمولة التبليغ و التعزيز و مصاريف إرسال المستندات و فحصها, و تخضع في النهاية هذه العمولات و المصاريف لاتفاق الطرفين (المستورد و المصدر) إضافة إلى شروط الاعتماد و الأصول و الأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية .

لكن ما هو الحكم الشرعي للأجر على الاعتماد المستندي (مشعل, 2001:ص 135-137)

1- عدم جواز الأجر على الضمان :

فلا يجوز أخذ الأجر على ما يتصل بجانب الضمان في الاعتماد المستندي, و ذلك سواء أكان مقطوعاً أم على شرائح متفاوتة حسب مبالغ الاعتمادات أو على أساس نسبة من مبلغ الاعتماد.

2- جواز الحصول على التكاليف الفعلية:

من المقرر جواز أخذ أجر على الضمان مساوٍ للتكاليف الفعلية و الجهد المبذول فعلاً, بمعنى لا يتصور أن يكون الأجر على الضمان إلا مبلغاً مقطوعاً و محدداً من أهل الخبرة في هذا الشأن بحيث يكون مساوياً للتكاليف الفعلية, و لا مانع في هذه الحالة أن يكون متفاوتاً حسب المبالغ على شكل شرائح معينة إذا كان الجهد المبذول يختلف من مبلغ لآخر حسب الحجم, و لا يتصور كونه نسبة في هذه الحالة لأن التفاوت حينئذ لن يكون منظوراً فيه للجهد و إنما للمبلغ.

و أما ما يخص عمولات الفتح و التعزيز و عمولة التعديل بزيادة القيمة أو المدة فهي من نوع الأجر على الضمان بكل تأكيد, و هي ليست نسبة مقطوعة و إنما تحسب على أساس المبلغ و المدة, و هي مما لا يجوز أخذه على هذا النحو, فإذا كانت هناك تكاليف تُتكبد في جانب الضمان فلا مانع من أخذ ما يقابلها و ما يقابل الجهد الفعلي المبذول, و حتى تسمى الأمور بمسمياتها لابد من ذكر نوع هذه الأعمال التي تقابل هذه المصاريف, وأما فيما يخص عمولات الوكالة كالعمولات مقابل التوسط في فتح الاعتماد فهي نوع من الأجر على الوكالة.

3- جواز الأجر على الوكالة :

يجوز أخذ الأجر على ما يتصل بجانب الوكالة في الاعتماد المستندي, و هذا الأجر لا مانع أن يكون مبلغاً معلوماً أو نسبة من مبلغ معلوم.

4- عمولة إقراض :

يحرم على البنك الإسلامي تقاضي أي مبلغ كعمولة لقاء قيامه بالدفع نيابة عن الآمر بموجب الاعتماد و ذلك عن المدة الممتدة ما بين تاريخ الدفع عنه و تاريخ الاستيفاء منه لأنها تندرج تحت مفهوم الربا.

5- حسم كمبيالات القبول :

يحرم على البنك الإسلامي حسم كمبيالات القبول- أي شراؤها بأقل من قيمتها نقداً قبل تاريخ استحقاقها.

نستنتج مما سبق:

1- جواز أخذ المصاريف الفعلية على جانب الضمان إما كمبلغ مقطوع أو على شكل شرائح إذا كان الجهد المبذول يختلف من مبلغ لآخر و عدم جواز أخذها على شكل نسبة.

2- جواز أخذ الأجر على شكل نسبة و ذلك فقط لجانب الوكالة.

الفصل الثاني :

الإطار العملي للدراسة

مقدمة :

يتضمن الإطار العملي دراسة تفصيلية لمخاطر و عوائد حسابات خارج الميزانية بعد إعطاء لمحة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي, و ذلك من خلال دراسة مخاطر حسابات خارج الميزانية من خلال إجراء مقابلات مع المدراء و الموظفيين المعنيين لدى المصرف للوقوف على واقع المخاطر التي كان قد تعرض لها البنك من خلال عمله في هذه البنود على مدار إحدى عشر عاماً و من ثم تم الانتقال لدراسة تطور عمل كل من الاعتمادات المستندية المصنفة ضمن الحسابات خارج الميزانية و هي فقط اعتماد الوكالة حيث أن باقي الاعتمادات الممولة ضمن صيغ التمويل الإسلامي تعتبر داخل الميزانية كما تم دراسة تطور حجم الكفالات المصرفية و حجم عمولات الحسابات خارج الميزانية و تطور حجم كل من إجمالي الرسوم و العمولات و صافي الدخل التشغيلي و صافي الربح قبل الضريبة و صافي الربح بعد الضريبة , وبعدها تم دراسة نسبة إيرادات الحسابات خارج الميزانية لكل من صافي الرسوم و الدخل التشغيلي و صافي الربح قبل و بعد الضريبة.

أولاً : لمحة عامة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي ش.م.م المصرف موضوع البحث :

إن المصرف شركة عامة مساهمة سورية تأسس بتاريخ 7 أيلول 2006 بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 67\م. و حصل على السجل التجاري لدى وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك و يخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية و القانون رقم 28 لعام 2001 و تعليماته التنفيذية و القانون رقم 23 للعام 2002 و قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 و قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 و للأنظمة التي يضعها مجلس النقد و التسليف بما لايتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

تم تسجيل المصرف في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي تحت الرقم 16 بوصفه مصرفاً خاصاً, و اتخذ مركزاً رئيساً له في مدينة دمشق حيث يقوم بتقديم أنشطة و خدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي و فروعه و مكاتبه , و قد تأسس المصرف براس مال مقداره 5,000,000,000 ل.س و تتابعت الزيادات على رأس المال ليصبح بموجب آخر زيادة 15,000,000,000 ل.س . و للمصرف على و جه الخصوص مباشرة الأنشطة المصرفية مثل فتح الحسابات الجارية , فتح حسابات الاستثمار المطلقة و حسابات الاستثمار المقيدة , التمويل و الإجارة و الاستثمار و تقدم التمويلات الحسنة و مختلف الخدمات و الأعمال المصرفية التي تجيزها القوانين و الأنظمة و توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف .(التقرير السنوي لمصرف سورية الدولي الإسلامي ,2020 :ص 13,14)

ثانياً : دراسة مخاطر الحسابات خارج الميزانية في مصرف سورية الدولي الإسلامي :

تمت دراسة مخاطر الحسابات خارج الميزانية (كفالات مصرفية – اعتمادات مستندية) من خلال إجراء مقابلات في إدارة الخدمات التجارية و إدارة المخاطر لدى بنك سورية الدولي الإسلامي للاستفسار حول ما إذا كان هناك مخاطر تعرض لها البنك نتيجة نشاطه في تقديم الخدمات المتعلقة بالحسابات خارج الميزانية و كيف تم التعامل معها و ما هي أنواع المخاطر المحتملة و كيف يتم التحوط من هذه المخاطر, و لقد تم اعتماد أسلوب المقابلات في هذه الدراسة و ذلك لعدم توفر المعلومات في التقارير المالية السنوية عن المخاطر التي تعرضت لها هذه الحسابات و لا سيما فيما يتعلق بسداد قيمة الكفالات أو الاعتمادات

من أموال البنك الخاصة و عليه كانت هذه المقابلات الخيار الأمثل للوقوف على واقع مخاطر حسابات خارج الميزانية في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

1-دراسة مخاطر الكفالات المصرفية في بنك سورية الدولي الإسلامي :

قامت الباحثة بطرح مجموعة من الأسئلة على إدارة الخدمات التجارية وإدارة المخاطر في مصرف سورية الدولي الإسلامي حول واقع عمل الكفالات المصرفية و مخاطرها في المصرف على الشكل التالي:

السؤال الأول : في بادئ الأمر وللتعرف على كيفية منح الكفالات لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي, ما هو الأسلوب المتبع لدى المصرف في منح الكفالات المصرفية؟

الإجابة : يقوم مصرف سورية الدولي الإسلامي بمنح الكفالات المصرفية من خلال أسلوبين, إما بإسلوب التأمين النقدي 100% حيث يتقدم العميل بطلب كفالة مصرفية و يتم حجز قيمة الكفالة كاملة لدينا إلى حين إلغائها و انتفاء الغرض منها, أو من خلال منح العميل سقف كفالات بضمانات متنوعة عقارية أو عينية أو كفالة شخصية إضافة إلى نسبة تأمين نقدي تتراوح عادة بين 5 إلى 10 % من قيمة السقف حيث يتم إجراء دراسة ائتمانية للعميل و منحه السقف الذي يتناسب مع الضمانات المقدمة.

السؤال الثاني : إن من أبرز مخاطر عمل الكفالات المصرفية هي مخاطر عدم السداد, هل تعرض مصرف سورية الدولي الإسلامي لمخاطر عدم السداد و ما هي أبرز أسباب الوقوع في هذا النوع من المخاطر إن وجدت ؟

الإجابة : إن بنك سورية الدولي الإسلامي لم يتعرض لمخاطر عدم السداد و اضطراره للدفع من أمواله الخاصة للأداء بالتزامه المترتب عليه وفقاً للكفالة الصادرة عنه, حيث أنه طوال الفترة التي تتناول الدراسة في هذه المخاطر لم يتعرض البنك لضرورة تسديد أو تصفية أي من الكفالات الصادرة لديه من أمواله الخاصة, فعلى على الرغم من حالة عدم الاستقرار و أحداث الأزمة السورية التي أثرت سلباً على كافة القطاعات و أبرزها القطاع المصرفي و على الرغم من حالات التعثر التي شملت العديد من المستثمرين و التجار و المتعهدين إلا أن جميع مطالبات تسييل الكفالات(مصادرتها) التي وردت على مدار الإحدى عشر عام أي من عام 2010 و لغاية عام 2020 كان يتم تسديدها – بعد ثبوت استحقاقها للجهة الطالبة للمصادرة– من قبل عملاء البنك حيث يقوم العميل بتسديد كامل قيمة الكفالة المطلوب تصفيتها للبنك و يقوم البنك بدوره بتنفيذ إجراءه بتحويل قيمة الكفالة للجهة المستفيدة, بالإضافة إلى أن نسبة جيدة من

الكفالات الصادرة عن البنك هي كفالات مغطاة بتأمين نقدي بنسبة 100% و بالتالي يتم سدادها من مبلغ التأمينات المودع و هي بطبيعة الحال لا تحمل نسبة مخاطرة و على وجه الخصوص في حال كانت عملة الكفالة و عملة التأمين واحدة.

السؤال الثالث: يرتبط عمل الكفالات بمخاطر إجرائية و قانونية متعددة, هل تعرض مصرف سورية الدولي الإسلامي لهذا النوع من المخاطر و كيف تم التعامل معها إن وجدت؟

الإجابة : بالتأكيد يتبع عمل الكفالات المصرفية العديد من المخاطر القانونية و الإجرائية التي تحتاج إلى الدقة و الانضباط في العمل و السرعة في آن واحد, حيث أن استحقاق الكفالة وورود مطالبة تمديد على سبيل المثال بعد تاريخ الاستحقاق يكون طلباً غير محقاً و ذلك لانقضاء التزام البنك اتجاه الجهة المستفيدة و بالتالي ورود مطالبة مصادرة ضمن فترة سريان مفعول الكفالة و عدم وجود ما يمنع من التنفيذ (كتزويد البنك من قبل المكفول بقرار وقف تنفيذ الدفع) و تأخر البنك في تنفيذها يعرضه لغرامات و في بعض الحالات يعرضه للدخول في منازعات قضائية, و عليه فإن المصرف لم يكن عرضة للوقوع في مثل هذا النوع من المخاطر لحرصه على متابعة كافة المطالبات بعناية و التعاون مع الإدارة القانونية لإعطاء الرأي القانوني السديد عند الضرورة لاتخاذ الإجراء المناسب و السريع.

السؤال الرابع: تم فرض عقوبات خارجية جائرة على مصرف سورية الدولي الإسلامي منذ السنوات الأولى لهذه الدراسة, كيف أثرت هذه العقوبات على عمل الكفالات المصرفية في المصرف؟

الإجابة : في واقع الأمر تأثر بنك سورية الدولي الإسلامي بشكل عام بسبب العقوبات الخارجية التي فرضت عليه و تأثر عمل الكفالات بشكل خاص حيث أن الكفالات تعتبر أداة من أدوات التجارة الخارجية و بسبب العقوبات توقف المصرف عن إصدار الكفالات الخارجية ليقتصر العمل على الصعيد المحلي من خلال إصدار الكفالات على اختلاف أنواعها لصالح الجهات و الهيئات العامة.

السؤال الخامس : ما هي السياسة التي يتبعها مصرف سورية الدولي الإسلامي للتحوط من الوقوع في مخاطر عمل الكفالات المصرفية ؟

الإجابة : فيما يتعلق بكيفية التحوط من الوقوع في مخاطر عمل الكفالات المصرفية فلدينا العديد من الإجراءات منها ما يتعلق بالعمل اليومي كمتابعة استحقاق الكفالات و عمليات تمديدها و ذلك لما ينطوي

على إهمالها من مخاطر, ومنها ما هو متعلق بالحصول على الضمانات المناسبة كالضمانات العقارية و النقدية و الكفالات الشخصية أو غيرها من المخففات الائتمانية عند إجراء الدراسات الائتمانية للعملاء, إضافة إلى تصنيف أنواع الكفالات حيث أن الكفالة النهائية أخطر من الكفالة الأولية و كفالة الدفع أخطر من الكفالة النهائية فيعطى كل نوع معامل تحويل ائتماني و يتم احتساب مخصصات لكل نوع كفالة, بالإضافة إلى تعليمات مصرف سورية المركزي التي تشكل حماية للمصارف من الوقوع في المخاطر الناتجة عن عدم استقرار البلاد من الناحية الاقتصادية و أبرز الأمثلة تعاميم مصرف سورية المركزي التي نصت على وجوب استيفاء تأمين نقدي بنفس عملة الكفالة فيما يتعلق بالكفالات المغطاة بتأمين نقدي 100% و ذلك للتخفيف من مخاطر تقلبات أسعار الصرف في حال تعثر العمل وورود طلب مصادرة من الجهة المستفيدة واضطرار المصرف لتسديد قيمة الكفالة من مبلغ التأمينات المودع لديه.

رأي الباحثة :

ترى الباحثة من خلال الإجابات على الأسئلة المطروحة أن بنك سورية الدولي الإسلامي لم يكن عرضة لمخاطر الائتمان أو مخاطر سعر الصرف أو المخاطر القانونية فيما يتعلق بنشاطه في تقديم خدمة الكفالات المصرفية رغم أن الفترة التي تم الحديث عنها كانت في سنوات الأزمة السورية و حالة التخبط الاقتصادي و التضخم السريع و إن هذا يعود إلى سياسة المصرف في منحه للتسهيلات الغير مباشرة من خلال إجراء دراسة ائتمانية صحيحة و دقيقة لعملائه و عدم قبوله درجات عالية من المخاطرة بالإضافة إلى الالتزام بتعاميم مصرف سورية المركزي التي كان من شأنها حماية المصارف من المخاطر التي قد تتعرض لها .

2- دراسة مخاطر الاعتمادات المستندية في بنك سورية الدولي الإسلامي :

قامت الباحثة بطرح مجموعة من الأسئلة على إدارة الخدمات التجارية وإدارة المخاطر في مصرف سورية الدولي الإسلامي حول واقع عمل الاعتمادات المستندية و مخاطره في المصرف على الشكل التالي:

السؤال الأول : عند الحديث عن الاعتمادات المستندية في مصرف إسلامي فلا بد أن يكون السؤال الأول عن كيفية عمل الاعتمادات لديه وذلك لاختلاف تطبيقها لدى المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية, و عليه كيف يتم إصدار الاعتمادات لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي؟

الإجابة : إن مصرف سورية الدولي الإسلامي يقوم بممارسة هذا النوع من الأنشطة (الاعتمادات المستندية), من خلال صيغ التمويل الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي (مرابحة, مشاركة, و غيرها) و أيضاً يعمل وفق أسلوب التمويل الذاتي من قبل المستورد (اعتماد الوكالة) المصحوب بتأمين نقدي 100% و يعتمد هذا الأسلوب بنسبة جيدة من الاعتمادات التي تم إصدارها من مصرف سورية الدولي الإسلامي, إلى جانب إصداره اعتمادات بصيغة المرابحة.

السؤال الثاني : يعد من أبرز مخاطر عمل الاعتمادات المستندية تخلف العميل عن التزامه بتسديد قيمة الاعتماد للمصرف , و يكون هذا الخطر قائم في حال كان الاعتماد المطلوب تسديده اعتماداً صادراً أو اعتماداً وراداً و المصرف قام بتعزيزه, هل اضطر مصرف سورية الدولي الإسلامي لتصفية أو سداد اعتمادات صادرة لديه أو اعتمادات قام بتعزيزها من أمواله الخاصة و كيف تعامل مع هذا النوع من المخاطر؟

الإجابة : لم يقم مصرف سورية الدولي الإسلامي بتصفية أو سداد اعتمادات صادرة لديه من أمواله الخاصة, حيث أن معظم الاعتمادات الصادرة لدى المصرف كما أسلفنا الذكر كانت بأسلوب التمويل الذاتي – اعتماد الوكالة– أي أنها مغطاة بتأمين نقدي 100% و بهذه الحالة لا يوجد لدينا مخاطرة في حال كانت عملة التأمين بنفس عملة الاعتماد, أما فيما يتعلق بالاعتمادات الصادرة بصيغة المرابحة و التي يكون فيها البنك مالكاً للبضاعة موضوع الاعتماد و يقوم ببيعها لعميله بربح محدد, فإن الخطر يبرز في عدم سداد العميل لأقساط التمويل الممنوح و في حقيقة الأمر فإن المصرف عانى من بعض حالات التأخر في السداد التي نتجت عن التعثر و حالات التخبط الاقتصادي التي عانى منها معظم التجار في سنوات الأزمة السورية المتزامنة مع الفترة التي يتم السؤال عنها لكن لا نستطيع القول بأنها كانت ذات أثر كبير مع الإشارة إلى أن الاعتمادات الصادرة بصيغ التمويل الإسلامي لا تعد حسابات خارج الميزانية و إنما تُعامل معاملة التسهيلات المباشرة و يتم إدراجها داخل الميزانية.

وفيما يخص الاعتمادات الواردة فإن مصرف الدولي الإسلامي قلما كان يقوم بتعزيز الاعتمادات الواردة و في حال قام بتعزيزها فتكون اعتمادات مغطاة بنسبة تأمين نقدي بقيمة 100% بنفس عملة الاعتماد و بالتالي لا يوجد لدينا مخاطر.

السؤال الثالث : لوحظ من خلال البيانات المالية المنشورة لمصرف سورية الدولي الإسلامي توقفه عن إصدار الاعتمادات المستندية منذ عام 2014 و لغاية عام 2019 كما لوحظ استمرار عوائد الاعتمادات خلال هذه الأعوام, وبناء عليه كيف تاثر واقع عمل الاعتمادات في بنك سورية الدولي الإسلامي خلال سنوات الأزمة السورية و ما هي طريقة العمل المتبعة في ظلها ؟

الإجابة : إن العمل في الاعتمادات المستندية يعتمد بشكل خاص و أساسي على التجارة الخارجية و عليه فقد تأثر عمل مصرف سورية الدولي الإسلامي في الاعتمادات المستندية خلال سنوات الأزمة السورية و ذلك بسبب العقوبات المفروضة على البلاد بشكل عام و على المصرف بشكل خاص مما أدى إلى انقطاع العلاقات مع البنوك المراسلة و عدم قبولها التعاون مع المصرف لإصدار الاعتمادات الأمر الذي أدى بنهاية المطاف إلى توقف العمل مع جهات خارجية و التوقف عن إصدار الاعتمادات , و أخذ العمل منحى أخر حيث أصبح العمل محصور على الصعيد المحلي ليلعب مصرف سورية الدولي الإسلامي دور البنك المستفيد في اعتمادات محلية صادرة عن بنوك محلية , و كما أسلفنا الذكر أنه قلما كان مصرف سورية الدولي الإسلامي مصرفاً معززاً في الاعتمادات الواردة و إن كان معززاً فيكون بتأمينات نقدية 100 % بنفس عملة الاعتماد و بالتالي لا يوجد مخاطر.

السؤال الرابع : يعد أمر مطابقة المستندات و سلامة البضاعة موضوع الاعتماد من النقاط الحساسة و التي تحمل مخاطرة عالية في الاعتمادات المستندية , هل تعرض مصرف سورية الدولي الإسلامي لهذا النوع من المخاطر و ما هي تبعاتها و كيف يتم تفاديها؟

الإجابة : من المؤكد أن التأكد من أن المستندات الواردة مطابقة لشروط الاعتماد هو أمر في غاية الأهمية حيث أنه في حال موافقة المصرف على المستندات على أنها مطابقة و التسديد لمصرف المصدر تبعاً لهذا الأمر ليتبين في وقت لاحق أن المستندات غير مطابقة يعرض المصرف لنزاعات و ملاحقات قضائية لا تحمد عقباها لذا كان مصرف سورية الدولي الإسلامي حريصاً بشكل كبير فيما يتعلق بالاعتمادات الصادرة من قبله أو الذي يقوم بتعزيزها على تدقيق المستندات مع الشروط بمنتهى العناية و بالتالي لم يقع في هذا النوع من الأزمات أو المخاطر , و فيما يتعلق بالمخاطر التي قد تتعرض لها

البضائع موضوع الاعتماد فقد كان يشترط مصرف سورية الدولي الإسلامي على طالب إصدار الاعتماد لتزويده ببوليصة تأمين على البضائع في حال لم تكن واردة مع مستندات البضائع المشحونة.

السؤال الخامس : ما هي السياسة التي يتبعها مصرف سورية الدولي الإسلامي للتحوط من الوقوع في مخاطر عمل الاعتمادات المستندية ؟

الإجابة : كما ذكر سابقاً فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية الصادرة بصيغة التمويل الذاتي – اعتماد الوكالة– المؤمن بتأمين نقدي بنسبة 100% فلايوجد لدينا مخاطر ائتمانية أو مخاطر سعر صرف في حال كانت عملة التأمين بنفس عملة الاعتماد , وفيما يخص الاعتمادات الصادرة على شكل تسهيلات بضمانات متنوعة فإن هذه الضمانات العقارية و الكفالات الشخصية و العينية أو غيرها من المخففات الائتمانية من إحدى طرق التحوط, إضافة إلى تصنيف مخاطر الاعتمادات حسب أنواعها حيث أن مخاطرالاعتماد مؤجل الدفع أكبر من مخاطر الاعتماد عند الإطلاع فيعطى كل نوع معامل تحويل ائتماني و يتم احتساب مخصصات لكل نوع اعتماد, بالإضافة إلى التشديد على توخي الدقة فيما يتعلق بتدقيق المستندات و التأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد لما ينطوي على إهمالها من مخاطر و تبعات قانونية.

رأي الباحثة :

ترى الباحثة من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة أن بنك سورية الدولي الإسلامي لم يكن عرضة لمخاطر الائتمان أو المخاطر القانونية أو مخاطر سعر الصرف فيما يتعلق بنشاطه في تقديم خدمة الاعتمادات المستندية رغم أن الفترة التي تم الحديث عنها كانت في سنوات الأزمة السورية و حالة التخبط الاقتصادي و التضخم السريع ورغم أن مصرف سورية الدولي الإسلامي عانى بشكل كبير من العقوبات المفروضة على البلاد و المفروضة عليه أيضاً بشكل خاص , و إن هذا يعود إلى سياسة المصرف في إصداره للاعتمادات المستندية من خلال إجراء دراسة ائتمانية صحيحة و دقيقة لعملائه بالإضافة إلى عدم قبوله للمخاطر العالية و اكتفائه بمستوى مقبول من المخاطر و إضافة إلى التزامه بتعاميم مصرف سورية المركزي التي ساهمت في التخفيف من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من خلال عمله في الاعتمادات المستندية.

ثالثاً : دراسة تطور معطيات الدراسة :

1- تطور حجم الاعتمادات المستندية في مصرف سورية الدولي الإسلامي :

تم دراسة تطورالاعتمادات المستندية الصادرة على شكل اعتماد الوكالة (التمويل الذاتي للمستورد) حيث أنه كما ذكر سابقاً لا تعد أنواع الاعتمادات الصادرة بصيغ التمويل الإسلامي بنوداً أو حسابات خارج الميزانية و إنما من داخل الميزانية و بالتالي فإن حجم الاعتمادات المدروسة هي فقط اعتمادات الوكالة المدرجة ضمن خارج الميزانية.

الشكل (1) تطور حجم الاعتمادات المستندية LC في مصرف سورية الدولي الإسلامي

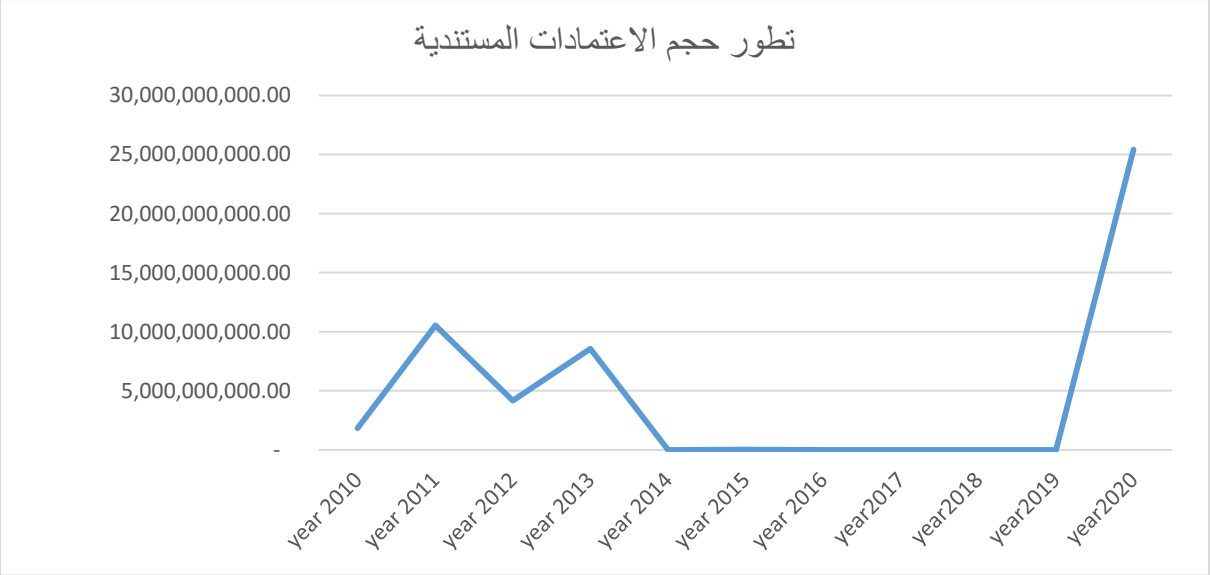

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل (1) أن منحنى حجم الاعتمادات المستندية الصادرة من قبل مصرف سورية الدولي الإسلامي اتخذ اتجاه مرتفع في بدايته حيث بلغ إجمالي حجم الاعتمادات المستندية في عام 2010 قرابة 2 مليار ليرة سورية , ليقفز بعدها بشكل ملحوظ في عام 2011 حيث بلغ إجمالي حجم الاعتمادات المستندية قرابة 11 مليار ليرة سورية , و من ثم اتخذ اتجاهاً هابطاً حيث انخفض إجمالي حجم الاعتمادات في عام 2012 إلى 4 مليارات ليرة سورية ليعاود الارتفاع بشكل جيد في عام 2013 ليصل قرابة 9 مليار ليرة سورية و من ثم يشهد المنحنى انخفاضاً حاداً وصل إلى حد التوقف عن إصدار الاعتمادات المستندية

منذ عام 2014 و لغاية عام 2019 و من ثم نشهد قفزة ملحوظة في حجم الاعتمادات حيث بلغت في عام 2020 قرابة 26 مليار ليرة سورية, و ترى الباحثة أن المصرف لم يكن عرضة للتأثر بالأوضاع السائدة جراء الأزمة السورية في بادئ الأمر على الرغم من حالة التذبذب في حجم الاعتمادات المستندية منذ بداية الفترة و لغاية عام 2013 و التي قد ترجع إلى حالة الاضطراب السائدة على كافة الأصعدة الاقتصادية و الأمنية و السياسية في البلاد جراء الأزمة السورية و تبعاتها على النشاط الاقتصادي في البلاد و تأثر أنشطة المصرف بدورها بهذه الأوضاع أما فيما يتعلق بحالة الانخفاض من عام 2014 و لغاية عام 2019 قد يكون أهم أسبابها اشتداد حدة الأزمة السورية و سوء الأوضاع الأمنية و الاقتصادية في البلاد و العقوبات الجائرة التي فرضت على سورية بشكل عام و على مصرف سورية الدولي الإسلامي بشكل خاص , أما حالة التحسن التي طالت حجم الاعتمادات المستندية في السنة الأخيرة من فترة الدراسة , فترى الباحثة أنها ترجع إلى التحسن النسبي في الأوضاع الاقتصادية و تراجع حدة الأزمة السورية الذي أدى إلى انتعاش طفيف في الأوضاع الاقتصادية الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الأنشطة في المصرف .

2- تطور حجم الكفالات المصرفية في مصرف سورية الدولي الإسلامي :

الشكل (2) تطور حجم الكفالات المصرفية LG في مصرف سورية الدولي الإسلامي

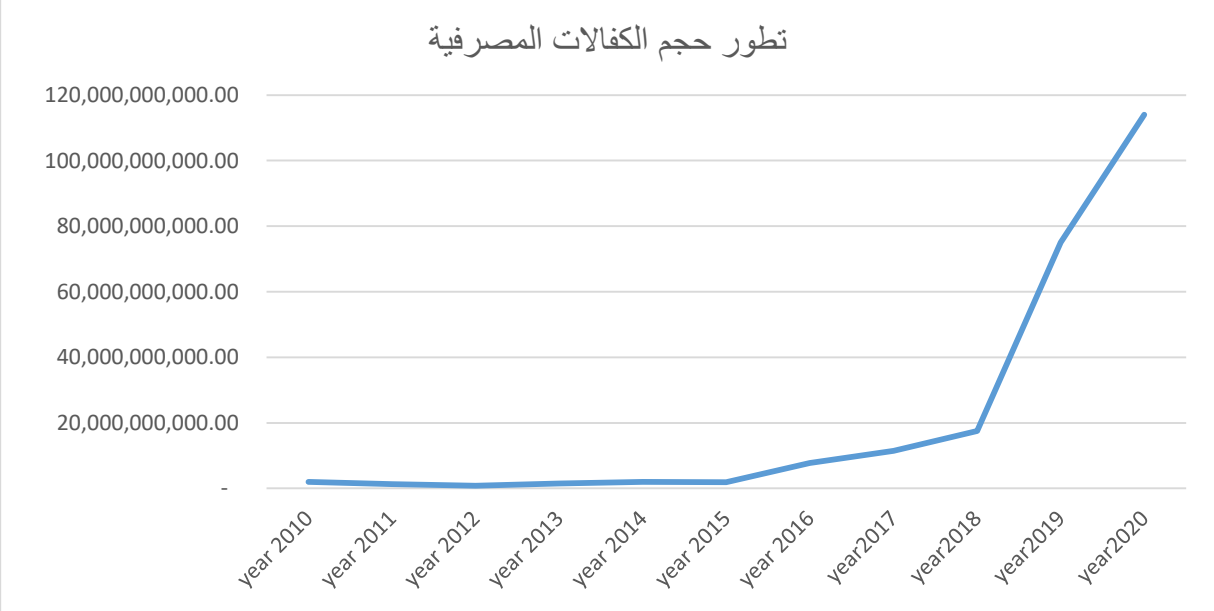

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل (2) أن حجم الكفالات المصرفية المصدرة من قبل مصرف سورية الدولي الإسلامي قد شهد حالة من الاستقرار النسبي امتدت منذ عام 2010 و لغاية عام 2015 حيث بلغ حجم الكفالات الصادرة في عام 2010 قرابة 2 مليار ليرة سورية و في عام 2012 بلغ 1,256 مليار ليرة سورية, ليشهد انخفاضاً طفيفاً في عام 2013 حيث بلغ حجم الكفالات 789 مليون ليرة سورية ليعود لنفس مستوى الاستقرار الذي بلغ قرابة 2 مليار ليرة سورية منذ عام 2013 و لغاية عام 2015,و ترى الباحثة أن حالة الاستقرار هذه التي تخللها بعض الانخفاضات الطفيفة تعود إلى حالة الاضطراب السائدة في البلاد جراء الأزمة السورية التي انعكست سلباً على الأوضاع الاقتصادية و حدوث حالة من الركود و ممكن أن تكون حالة من التراجع في حجم المناقصات المعلن عنها من قبل الجهات العامة و الخاصة . و نلاحظ بعد ذلك اتخاذ منحنى حجم الكفالات المصرفية اتجاهاً مرتفعاً حيث ارتفع حجم الكفالات من قرابة 2 مليار ليرة سورية في عام 2015 إلى قرابة 8 مليار ليرة سورية في عام 2016 ليستمر هذا الارتفاع و يبلغ حجم الكفالات قرابة 12 مليار ليرة سورية في عام 2017 و تتالت بعد ذلك القفزات في حجم الكفالات حيث بلغت في عام 2018 قرابة 18 مليار ليرة سورية و بلغت في عام 2019 75 مليار ليرة سورية لتصبح في عام 2020 في أعلى ذروة لها عند ما يقارب 112 مليار ليرة سورية , و ترى الباحثة أن حالة التحسن الملحوظة في حجم الكفالات المصرفية تعود لتحسن الأوضاع الاقتصادية و حدوث حالة من الانتعاش الاقتصادي و بالتالي عودة الجهات العامة و الخاصة للإعلان عن المناقصات و القيام بمشاريع من شأنها تأمين الاحتياجات المحلية و سد النقص الحاصل فيها نتيجة انقطاع العلاقات مع أغلب دول العالم جراء العقوبات الاقتصادية الجائرة .

3- تطور حجم عمولات البنود خارج الميزانية في مصرف سورية الدولي الإسلامي

الشكل (3) تطور عمولات البنود خارج الميزانية FEES في مصرف سورية الدولي الإسلامي

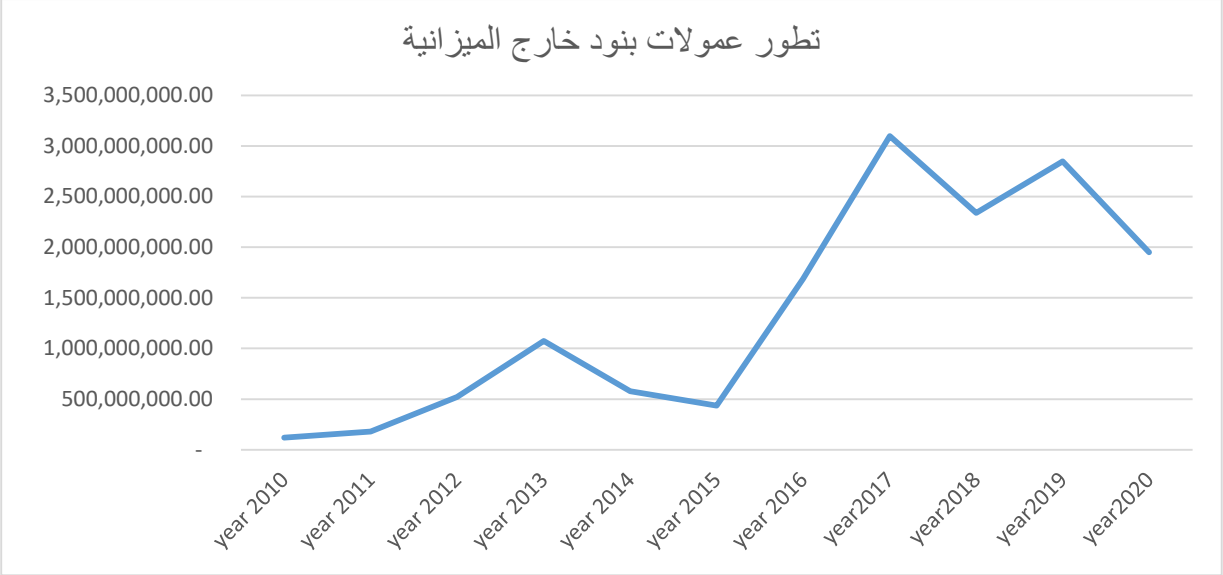

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل (3) أن حجم عمولات البنود خارج الميزانية قد شهد حالة من الاستقرار النسبي في السنتين الأولى و الثانية من الدراسة حيث بلغ حجم العمولات في عام 2010 قرابة 121 مليون ليرة سورية و في عام 2011 بلغ 179 مليون ليرة سورية لتبدأ بالارتفاع بشكل جيد في عام 2012 حيث بلغ حجم العمولات 520 مليون ليرة سورية واستمر بالارتفاع في عام 2013 ليبلغ 1,075 مليار ليرة سورية , ومن ثم عاد للانخفاض بشكل ملحوظ حيث في عام 2014 بلغ 576 مليون ليرة سورية و استمر بالانخفاض في عام 2015 حيث بلغ 435 مليون ليرة سورية و من ثم عاود الارتفاع في عام 2016 ليبلغ قرابة 2 مليار ليرة سورية و بلغ أعلى ذروة له في عام 2017 حيث بلغ 3 مليار ليرة سورية و عاد للانخفاض في عام 2018 حيث بلغ 2,338 مليار ليرة سورية و ارتفع ارتفاعاً طفيفاً في عام 2019 حيث بلغ 2,849 مليار ليرة سورية ومن ثم أخذ المنحنى اتجاهاً هابطاً بشكل ملحوظ في عام 2020 حيث انخفض حجم العمولات إلى قرابة 2 مليار ليرة سورية , و ترى الباحثة أن منحنى حجم عمولات البنود خارج الميزانية قد اتخذ مساراً متنوعاً في مستويات ارتفاعه و انخفاضه و قد تعود هذا الحالة إلى الأوضاع السائدة في البلاد و ما تبعها من تأثير على أنشطة المصرف و عزوفه عن التوسع في منح التسهيلات بشكل عام في فترات ليعاود منحها في فترات أخرى وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي و لسياسته الداخلية المبنية على الأوضاع السائدة في البلاد فضلاً عن العقوبات الإقتصادية المفروضة على المصرف و التي كان لها أثراً و اضحاً في التجارة الخارجية الذي أثر بدوره على حجم الاعتمادات المستندية و الذي أثر بدوره أيضاً عل حجم

العمولات المصرفية على الحسابات خارج الميزانية خلال فترة الدراسة المتزامنة مع فترة الأزمة السورية التي كان لها أثراً حتى في تبدل أسعار هذه العمولات تبعاً للتبدل العام في التكاليف بالإضافة إلى جائحة كورونا فيما يتعلق بالسنة الأخيرة من فترة الدراسة وما كان لها من أثر على حركة الاقتصاد العالمي بشكل عام و الاقتصاد المحلي بشكل خاص .

4- تطور صافي إيرادات الرسوم و العمولات في مصرف سورية الدولي الإسلامي:

الشكل (4) تطور صافي إيرادت الرسوم و العمولات في مصرف سورية الدولي الإسلامي

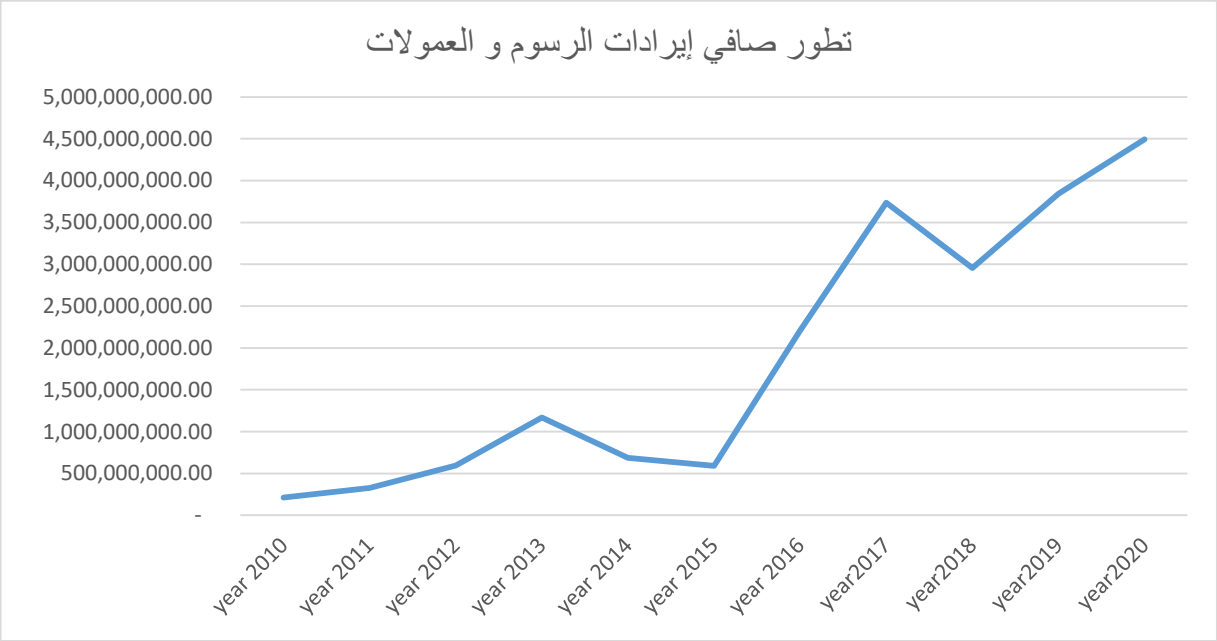

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل (4) أن حجم صافي الرسوم و العمولات بلغ في عام 2010 قرابة 213 مليون ليرة سورية و في عام 2011 بدأ بالارتفاع ليبلغ 327 مليون ليرة سورية ليستمر مرتفعاً في عام 2012 حيث بلغ حجم العمولات 592 مليون ليرة سورية ليقفز في عام 2013 ليبلغ 1,167 مليار ليرة سورية , ومن ثم عاد للانخفاض بشكل ملحوظ حيث في عام 2014 بلغ 685 مليون ليرة سورية و استمر بالانخفاض في عام 2015 حيث بلغ 591 مليون ليرة سورية و من ثم عاود الارتفاع في عام 2016 ليبلغ قرابة 2.207 مليار ليرة سورية و استمر في الارتفاع في عام 2017 حيث بلغ 3,736 مليار ليرة سورية و عاد للانخفاض الطفيف في عام 2018 حيث بلغ 2,955 مليار ليرة سورية و ارتفع ارتفاعاً جيداً في عام 2019 حيث

بلغ 3,843 مليار ليرة سورية و استمر بالارتفاع في عام 2020 حيث بلغ حجم العمولات 4,493 مليار ليرة سورية , و ترى الباحثة أن منحنى حجم صافي العمولات و الرسوم قد اتخذ مساراً متنوعاً في مستويات ارتفاعه و انخفاضه و قد تعود هذا الحالة إلى الأوضاع السائدة في البلاد و ما تبعها من تأثير على أنشطة المصرف و خدماته و لسياسته الداخلية المبنية على الأوضاع السائدة في البلاد إضافة إلى أن فترة الدراسة المتزامنة مع فترة الأزمة السورية شهدت تبدل في أسعار هذه العمولات تبعاً للتبدل العام في التكاليف.

5- تطور إجمالي الدخل التشغيلي في مصرف سورية الدولي الإسلامي:

الشكل (5) تطور إجمالي الدخل التشغيلي في مصرف سورية الدولي الإسلامي

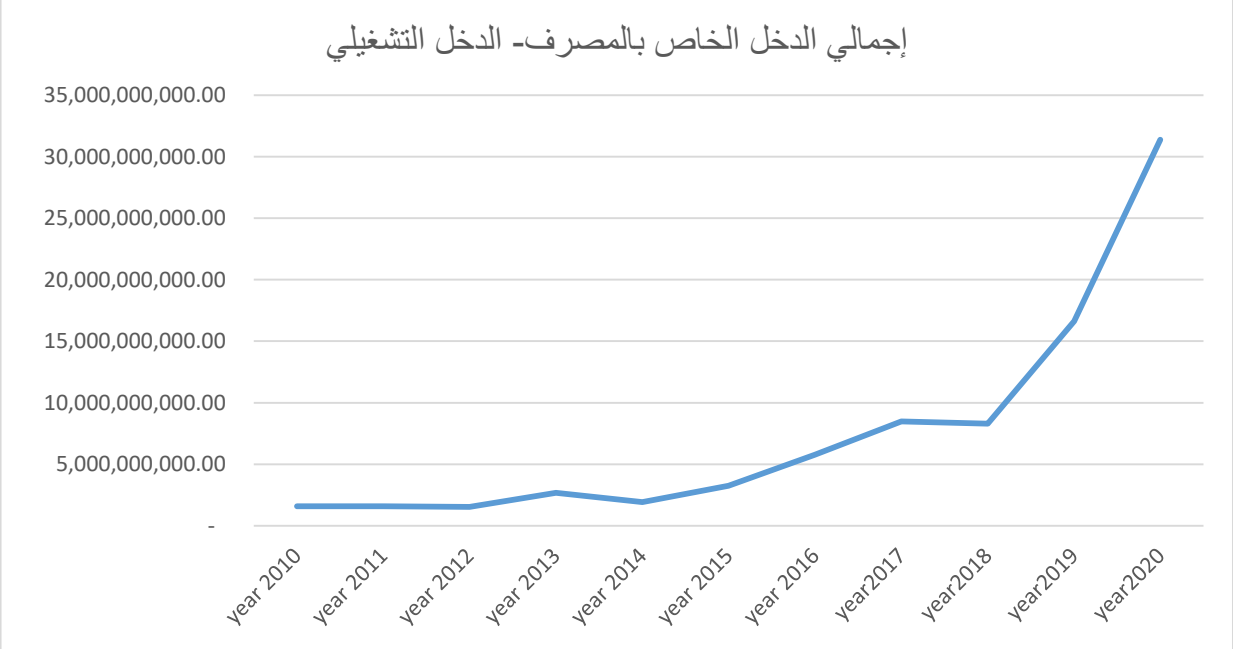

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل (5) أن حجم إجمالي الدخل التشغيلي ظل عند مستويات متقاربة في السنوات الثلاث الأولى حيث بلغ في عام 2010 قرابة 1,580 مليار ليرة سورية و في عام 2011 بلغ 1,567 مليار ليرة سورية في عام 2012 بلغ 1,530 مليار ليرة سورية ليرتفع في عام 2013 ويبلغ 2,663 مليار ليرة سورية, ومن ثم عاد للانخفاض حيث أنه في عام 2014 بلغ 1,918 مليار ليرة سورية ليعاود الارتفاع في عام 2015 حيث بلغ 3,255 مليار ليرة سورية و استمر المنحنى في اتخاذ الاتجاه المرتفع منذ عام 2016 ليبلغ5,767 مليار ليرة سورية و استمر مرتفعاً بشكل ملحوظ في عام 2017 حيث بلغ 8,478 مليار ليرة سورية و في عام 2018 بلغ 8,291 مليار ليرة سورية ليقفز في عام 2019 بالغاً 16,626

مليار ليرة سورية و سجل أعلى مستوى له في عام 2020 حيث بلغ حجم إجمالي الدخل التشغيلي 31,386 مليار ليرة سورية , و ترى الباحثة أن منحنى إجمالي الدخل التشغيلي لم يتأثر بنحو كبير في بداية الداراسة و حافظ على مستويات متقاربة و بدأ بالارتفاع في السنة الرابعة ليتأثر بعدها في عام 2015 بالأزمة التي عانت منها البلاد و يتراجع و قد يكون الأمر متعلقاً بحالات التعثر و حالة القلق لدى جميع العملاء بسبب الأوضاع الاقتصادية المرتبكة أنذاك, إلا أنه وفي السنة التالية استعاد عافيته ليعود مرتفعاً بشكل جيد نسبياً و قد يعود الأمر لبدء تعافي البلاد من الأزمة و تراجع شدتها و بداية عودة الانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء الحرب لعسكرية و على الأخص في العامين الأخيرين من الدراسة.

6-تطور حجم صافي الربح قبل الضريبة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي:

الشكل (6) تطور صافي الربح قبل الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي

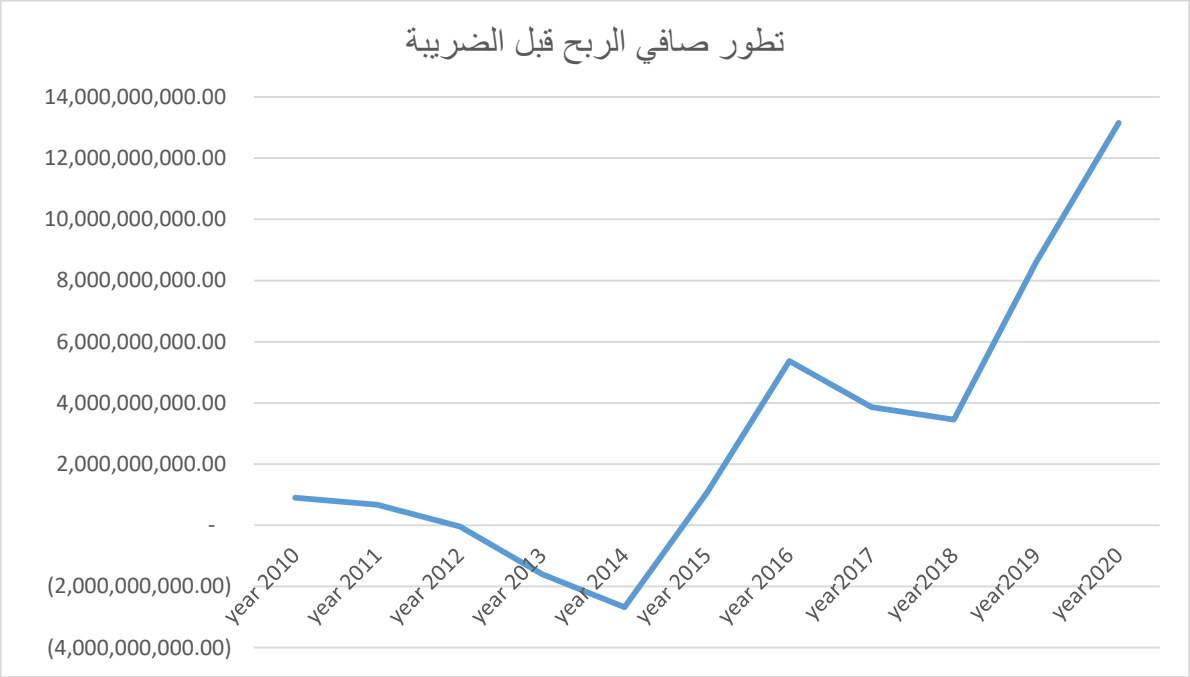

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل (6) أن حجم صافي الربح قبل الضريبة بلغ في عام 2010 قرابة 903 مليون ليرة سورية و أخذ بعدها اتجاهاً هابطاً حيث في عام 2011 بلغ 664 مليون ليرة سورية و ظل بالاتجاه الهابط إلى أن سجل خسارة في عام 2012 بلغت قرابة 41 مليون ليرة سورية و سجل خسارة أكبر في عام 2013 بلغت 1,601 مليار ليرة سورية , و استمر في تسجيل الخسارات وكان أكبرها في عام 2014 وبلغت 2,678 مليار ليرة سورية ليعاود الارتفاع محققاً الربح في عام 2015 حيث بلغ 1,062 مليار ليرة سورية و استمر المنحنى في اتخاذ الاتجاه المرتفع في عام 2016 ليبلغ 5,369 مليار ليرة سورية و ليعود

منخفضاً بشكل طفيف في عام 2017 حيث بلغ 3,867 مليار ليرة سورية و في عام 2018 بلغ 3,454 مليار ليرة سورية ليقفز في عام 2019 بالغاً 9,597 مليار ليرة سورية و سجل أعلى مستوى له في عام 2020 حيث بلغ حجم صافي الربح قبل الضريبة 13,151 مليار ليرة سورية , و ترى الباحثة أن منحنى صافي الربح قبل الضريبة بدأ بالتأثر بالأزمة و حالة الحرب التي عاشتها البلاد منذ بدايتها حيث بدأ بالانخفاض و تسجيل الخسارات منذ عام 2012 و لغاية عام 2014 و قد يعود الأمر لما طرأ على البلاد من تغيرات اقتصادية سريعة و كبيرة و بشكل طارئ أدت إلى تعثر العديد من العملاء الذي وصل حد الإفلاس لدى البعض و توقف عجلة الإنتاج إضافة إلى توقف حركة الاستيراد و التصدير و التغيرات الكبرى التي طرأت على أسعار الصرف مما أدى إلى اختلاف التكاليف و نقص الموارد في آن واحد إضافة إلى العقوبات التي فرضت على المصرف و قيدت العديد من تعاملاته الخارجية , و عاد المصرف ليستعيد عافيته منذ عام 2015 ليبدأ بتحقيق ربح جيد و وسجل أعلى مستويات الربح لديه في السنتين الأخيرتين من الدراسة الأمر الذي قد يعود لتراجع حدة الأزمة السورية و بدء عودة الانتعاش الاقتصادي بشكل تدريجي.

7- تطور حجم صافي الربح بعد الضريبة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي:

الشكل (7) تطور صافي الربح بعد الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي

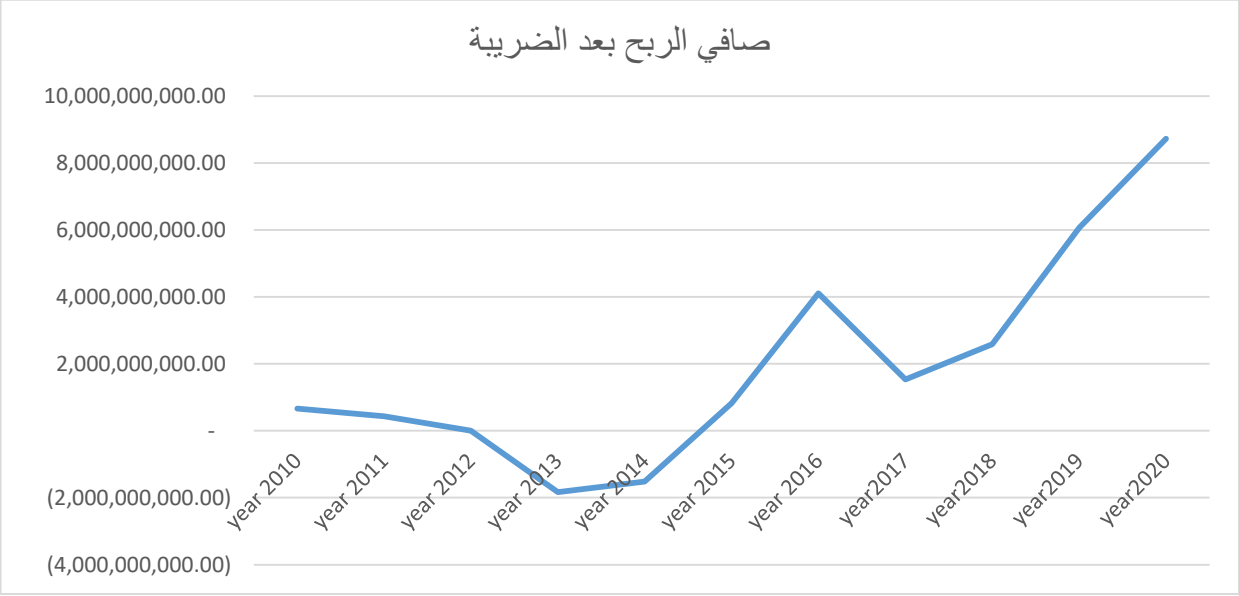

المصدر : إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل (7) أن حجم صافي الربح بعد الضريبة بلغ في عام 2010 قرابة 676 مليون ليرة سورية و أخذ بعدها اتجاهاً هابطاً حيث في عام 2011 بلغ 433 مليون ليرة سورية و ظل بالاتجاه الهابط

إلى عام 2012 حيث بلغ 1,877 مليون ليرة سورية و استمر منخفضاً إلى أن سجل خسارة في عام 2013 بلغت 1,863 مليار ليرة سورية , و استمر في تسجل الخسارة في عام 2014 وبلغت 1,512 مليار ليرة سورية ليعاود الارتفاع محققاُ الربح في عام 2015 حيث بلغ 829 ليرة سورية و استمر المنحنى في اتخاذ الاتجاه المرتفع بشكل ملحوظ في عام 2016 ليبلغ 4,105 مليار ليرة سورية ليعود منخفضاً في عام 2017 حيث بلغ 1,529 مليار ليرة سورية و عاود الارتفاع في عام 2018 حيث بلغ 2,582 مليار ليرة سورية ليقفز في عام 2019 بالغاً 6,065 مليار ليرة سورية و سجل أعلى مستوى له في عام 2020 حيث بلغ حجم صافي الربح قبل الضريبة 8,722 مليار ليرة سورية , و ترى الباحثة أن منحنى صافي الربح بعد الضريبة بدأ بالتأثر بالأزمة و حالة الحرب التي عاشتها البلاد منذ بدايتها حيث بدأ بالانخفاض و تسجيل الخسارات منذ عام 2012 و لغاية عام 2014 و قد يعود الأمر لما طرأ على البلاد من تغيرات اقتصادية سريعة و كبيرة و بشكل طارئ أدت إلى تعثر العديد من العملاءالذي وصل حد الإفلاس لدى البعض و توقف عجلة الإنتاج إضافة إلى توقف حركة الاستيراد و التصدير و التغيرات الكبرى التي طرأت على أسعار الصرف مما أدى إلى اختلاف التكاليف و نقص الموارد في آن واحد إضافة إلى العقوبات التي فرضت على المصرف و قيدت العديد من تعاملاته الخارجية , و عاد المصرف ليستعيد عافيته منذ عام 2015 ليبدأ بتحقيق ربح جيد و وسجل أعلى مستويات الربح لديه في السنتين الأخيرتين من الدراسة الأمر الذي قد يعود لتراجع حدة الأزمة السورية و بدء عودة الانتعاش الاقتصادي بشكل تدريجي.

رابعاً – دراسة نسب عوائد حسابات خارج الميزانية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تمت دراسة نسبة عائد و حسابات خارج الميزانية من خلال مجموعة من النسب المالية التي توضح أهمية الدور الذي يلعبه عائد و حسابات خارج الميزانية بالنسبة لكل من البنود التالية :

1- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي إيرادات الرسوم و العمولات في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

2- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الدخل الخاص بالمصرف – الدخل التشغيلي في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

3- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح قبل الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

4- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح بعد الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

1- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي إيرادات الرسوم و العمولات في مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تم حساب نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي إيرادات الرسوم و العمولات من خلال النسبة التالية :

عائد حسابات خارج الميزانية / صافي إيرادات الرسوم و العمولات *100

و يوضح الجدول التالي نتائج تطبيق هذه النسبة على كافة أعوام الدراسة :

جدول (1) نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي إيرادت الرسوم و العمولات في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

السنة	عائد حسابات خارج الميزانية	صافي إيرادات الرسوم و العمولات	النسبة
2010	120,691,207.00	213,403,352.00	% 56.56
2011	179,464,833.00	327,671,843.00	% 54.77
2012	520,374,816.00	592,851,907.00	% 87.77
2013	1,075,543,684.00	1,167,113,057.00	% 92.15
2014	576,644,498.00	685,861,322.00	% 84.08
2015	435,048,502.00	591,301,907.00	%73.57
2016	1,686,709,248.00	2,207,644,592.00	%76.40
2017	3,096,494,689.00	3,736,692,367.00	%82.87
2018	2,338,653,019.00	2,955,819,763.00	%79.12
2019	2,849,325,433.00	3,843,455,295.00	%74.13
2020	1,949,467,923.00	4,493,450,514.00	%43.38

المصدر إعداد الباحثة بإستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الجدول السابق أن عائد الحسابات خارج الميزانية شكل نسبة تقارب 57 % من صافي إيرادات الرسوم و العمولات في عام 2010 و حافظ على نفس النسبة بشكل تقريبي في عام 2011 حيث سجل نسبة تقارب 55 % ليرتفع بشكل ملحوظ في عام 2012 حيث قاربت نسبة العائد 88% ليستمر في الارتفاع و يسجل أعلى نسبة له في عام 2013 حيث سجل نسبة 92.15% و عاود الانخفاض بشكل طفيف في عام 2014 مسجلاً نسبة 84.08% ليستمر في الانخفاض في عام 2015 حيث سجل نسبة تقارب 74% و ارتفعت بشكل طفيف في عام 2016 بنسبة قاربت 77% و استمرت بالارتفاع في عام

2017 حيث بلغت قرابة 83% و عاودت الانخفاض عند مستويات متقاربة في عامي 2018 و 2019 حيث سجلت نسبة 79.12 % في عام 2018 و 74.13 % في عام 2019 لتنخفض بشكل ملحوظ في عام 2020 مسجلة نسبة 43.38%.

يوضح الشكل البياني التالي النتائج السابقة :

الشكل (8) عائد حسابات خارج الميزانية بالنسبة لصافي إيرادات الرسوم و العمولات

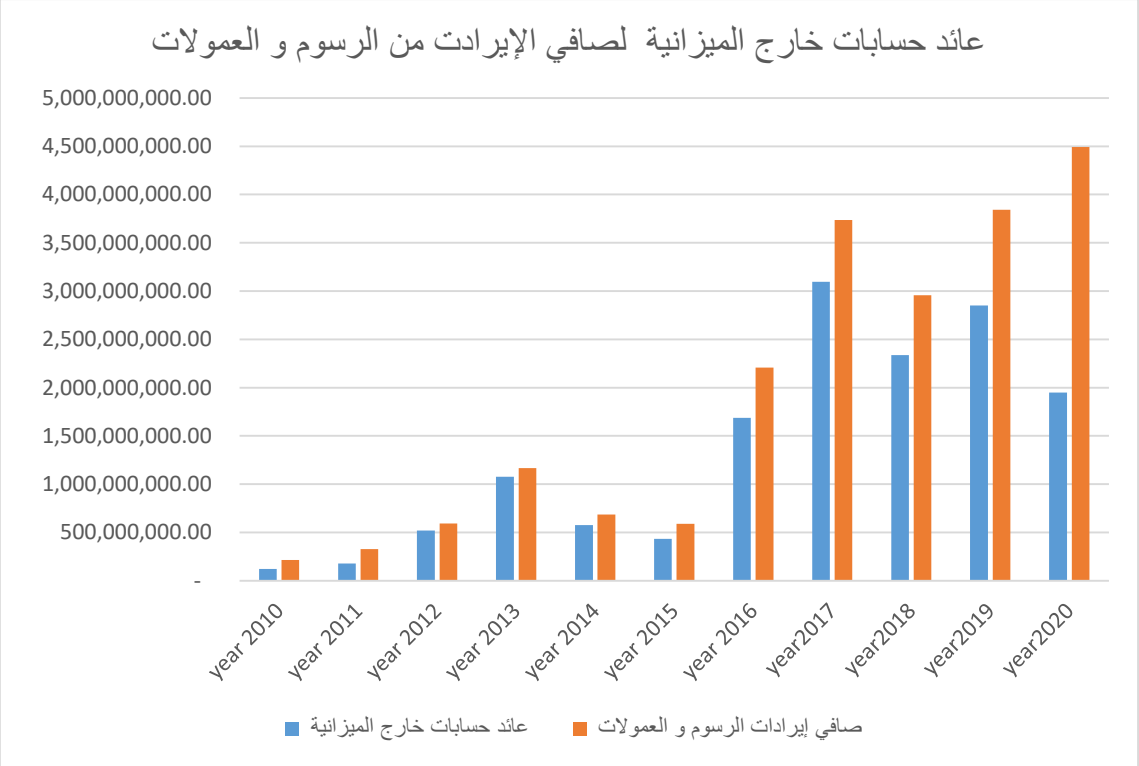

المصدر من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج Excel

و ترى الباحثة من خلال النسب المذكورة أن عائد حسابات خارج الميزانية شكل نصف مجموع إيرادات الرسوم و العمولات في السنتين الأولى و الثانية من الدراسة لينطلق بعدها و يستحوذ على ما يقارب ثلاثة أرباع إيرادات رسوم و عمولات المصرف خلال معظم سنوات الدراسة الأمر الذي يمكن تفسيره بتراجع العمولات و الرسوم الناتجة عن أنشطة المصرف الأخرى أما فيما يتعلق بالعام الأخير من الدراسة 2020 فنلاحظ انخفاض النسبة إلى 43.38% و هي أخفض نسبة وصل إليها عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الرسوم و العمولات طوال فترة الدراسة و يمكن إرجاعها لتوقف المصرف عن منح التسهيلات المباشر و غير مباشرة لحوالي الأربعة أشهر تبعاً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم 16\2922 ص

تاريخ 2020\06\11, وعليه فإن ارتفاع هذه النسب و استحواذها على النصيب الأكبر من العمولات و الرسوم الناتجة عن إجمالي أنشطة المصرف يعتبر دلالة على نشاط و أهمية عمل مصرف سورية الدولي الإسلامي في الحسابات خارج الميزانية.

2 – نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الدخل التشغيلي في مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تم حساب نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الدخل التشغيلي الخاص بالمصرف بعد استبعاد الأرباح/ الخسائر الغير محققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي و ذلك من خلال النسبة التالية:

عائد حسابات خارج الميزانية / صافي الدخل التشغيلي للمصرف *100

و يوضح الجدول التالي نتائج تطبيق هذه النسبة على كافة أعوام الدراسة :

جدول (2) نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الدخل التشغيلي في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

السنة	عائد حسابات خارج الميزانية	إجمالي الدخل الخاص بالمصرف– الدخل التشغيلي	النسبة
2010	120,691,207.00	1,580,481,386.00	%7.64
2011	179,464,833.00	1,576,688,942.00	%11.38
2012	520,374,816.00	1,530,028,813.00	%34.01
2013	1,075,543,684.00	2,663,812,697.00	%40.38
2014	576,644,498.00	1,918,955,630.00	%30.05
2015	435,048,502.00	3,255,240,399.00	%13.36
2016	1,686,709,248.00	5,767,717,617.00	%29.24
2017	3,096,494,689.00	8,478,502,355.00	%36.52
2018	2,338,653,019.00	8,291,538,578.00	%28.21
2019	2,849,325,433.00	16,626,029,598.00	%17.14
2020	1,949,467,923.00	31,386,470,402.00	%6.21

المصدر إعداد الباحثة بإستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة عوائد حسابات خارج الميزانية لإجمالي الدخل التشغيلي للمصرف بلغت في عام 2010 قرابة 8% لترتفع في عام 2011 إلى نسبة 11.38 % و من ثم بدأت بالارتفاع

بشكل ملحوظ في عام 2012 حيث بلغت 34% و استمرت بالارتفاع حيث بلغت 40.38 % في عام 2013 لتعود و تنخفض في عام 2014 لتسجل نسبة 30 % و استمرت بالانخفاض بشكل حاد في عام 2015 حيث بلغت 13.36 % لتعود و تشهد تحسن و تسجل نسبة 29.24% في عام 2016 و استمر هذا التحسن في عام 2017 حيث بلغت 36.52 % و عادت لتتخذ اتجاهاً منخفضاً منذ عام 2018 و لغاية عام 2020 حيث سجلت نسبة 28.21% في عام 2018 و نسبة 17.14 % في عام 2019 و سجلت أدنى نسبة لها منذ بدء الدراسة في عام 2020 حيث بلغت 6.21 % .

ويوضح الشكل البياني التالي النتائج السابقة :

الشكل (5) عائد حسابات خارج الميزانية بالنسبة لصافي الدخل التشغيلي

الشكل (9) عائد حسابات خارج الميزانية بالنسبة لصافي الدخل التشغيلي

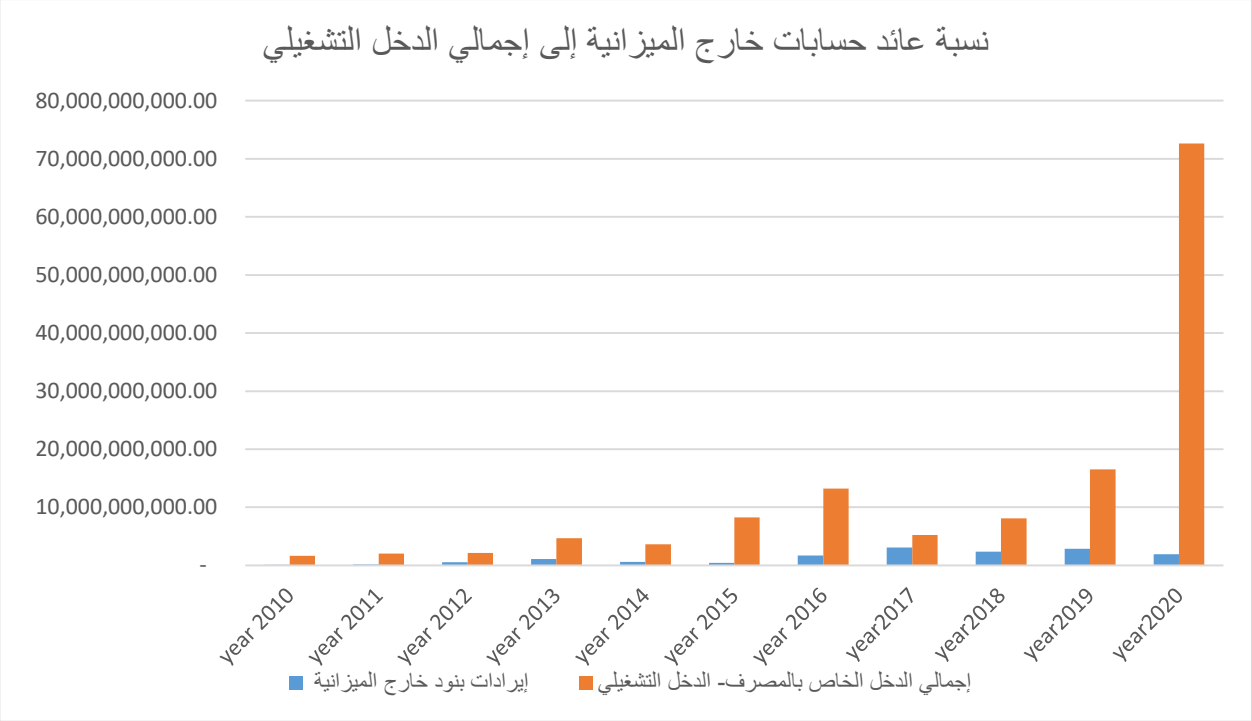

المصدر إعداد الباحثة بإستخدام برنامج Excel

و ترى الباحثة أن هذه النسب تشير إلى الدور الهام لعائد حسابات خارج الميزانية في الدخل التشغيلي الخاص بالمصرف و على وجه الخصوص منذ بدء ارتفاع مستويات هذه النسب في عام 2011 حيث بلغت ما يقارب نصف الدخل التشغيلي في عام 2013 لينخفض فيما بعد محافظاً على نسب تشكل ربع

الدخل بشكل تقريبي, و هذا يدل على نشاط مصرف سورية الدولي الإسلامي بعمل الحسابات خارج الميزانية على الرغم من تأثر عوائد هذه الحسابات بالأزمة السورية و العقوبات الاقتصادية المفروضة على المصرف بشكل سلبي و إضافة إلى عزوف المصرف عن التوسع في منح التسهيلات بشكل عام في فترات ليعاود منحها في فترات أخرى حسب خطط البنك الاستراتيجية و سياسة الخدمات لديه وبما يتماشى مع تعليمات مصرف سورية المركزي حيث لوحظ تأثر العائد بشكل كبير في عام 2020 الذي يعود لتوقف المصارف بشكل عام ومن ضمنهم مصرف سورية االدولي الإسلامي عن منح التسهيلات المباشرة وغير مباشرة وفقاً لتوجيهات مصرف سورية المركزي حسب التعميم رقم 16\2922\ ص تاريخ 2020\06\11 و الذي استمر لحوالي أربعة أشهر إضافة إلى التأثر العام بجائحة كورونا.

3 – نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح قبل الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تم حساب نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الربح قبل الضريبة بعد استبعاد الأرباح/ الخسائر الغير محققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي و ذلك من خلال النسبة التالية :

عائد حسابات خارج الميزانية / صافي الربح قبل الضريبة *100

و يوضح الجدول التالي نتائج تطبيق هذه النسبة على كافة أعوام الدراسة :

جدول (3) نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الربح قبل الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

السنة	عائد حسابات خارج الميزانية	صافي الربح قبل الضريبة	النسبة
2010	120,691,207.00	903,614,512.00	%13.36
2011	179,464,833.00	664,931,445.00	%26.99
2012	520,374,816.00	(40,940,314.00)	%-1271.06
2013	1,075,543,684.00	(1,601,989,708.00)	%-67.14
2014	576,644,498.00	(2,678,864,367.00)	%-21.53
2015	435,048,502.00	1,062,169,228.00	%40.96
2016	1,686,709,248.00	5,369,719,707.00	%31.41
2017	3,096,494,689.00	3,867,070,958.00	%80.07
2018	2,338,653,019.00	3,454,697,253.00	%67.69
2019	2,849,325,433.00	8,597,888,230.00	%33.14
2020	1,949,467,923.00	13,151,386,929.00	%14.82

المصدر إعداد الباحثة بإستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الربح قبل الضريبة شكل في عام 2010 نسبة 13.36% و ارتفعت في عام 2011 حيث بلغت قرابة 27% و في الأعوام الثلاث التالية نلاحظ أن مصرف سورية الدولي الإسلامي سجل خسارة على الرغم من ارتفاع مبلغ عائد الحسابات خارج الميزانية حيث بلغ 520 مليون في عام 2012 و بلغ 1,075 مليار ليرة سورية في عام 2013 و بلغ 576 مليون ليرة سورية في عام 2014, و في عام 2015 عاد المصرف لتحقيق الربح و شكلت نسبة عوائد حسابات خارج الميزانية قرابة 50% لتعود وتنخفض في عام 2016 حيث سجلت نسبة 31.41% لتقفز في عام 2017 و تسجل 80.07% و في عام 2018 عادت للانخفاض حيث بلغت قرابة 68% و استمرت في الانخفاض في عام 2019 مسجلة 33.14% و استمر الانخفاض في عام 2020 حيث سجلت نسبة 14.82 %.

ويوضح الشكل البياني التالي النتائج السابقة :

الشكل (10) عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح قبل الضريبة

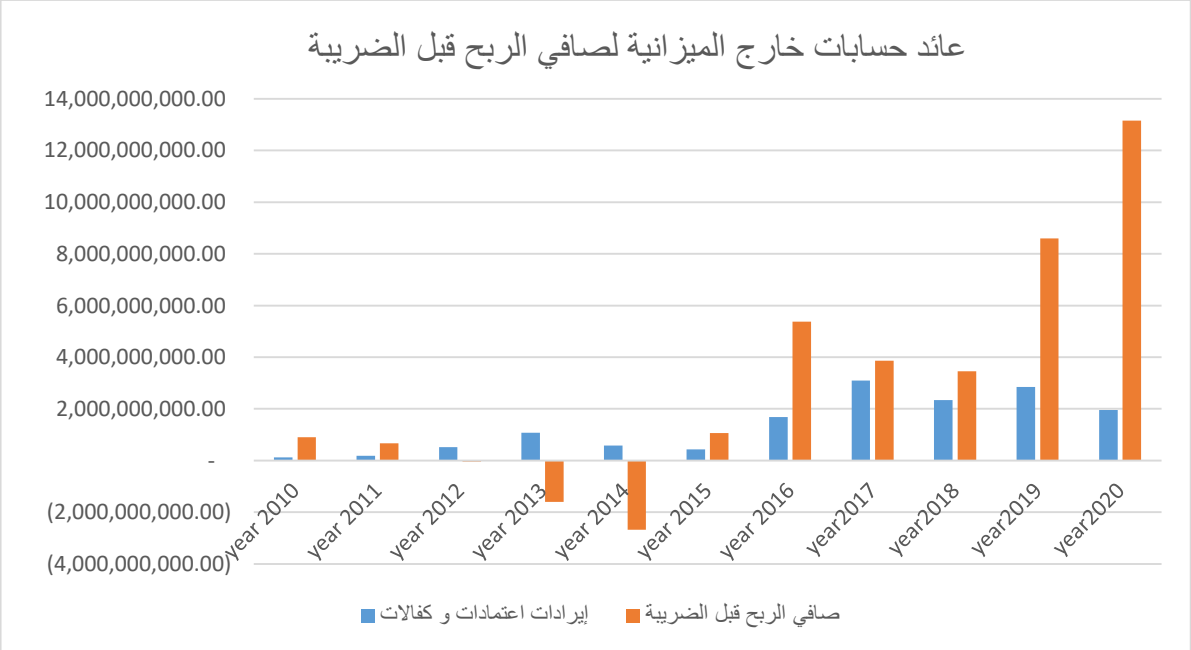

المصدر إعداد الباحثة بإستخدام برنامج Excel

و ترى الباحثة من خلال ملاحظة النسب و مبالغ الربح/ الخسارة قبل الضريبة لمصرف سورية الدولي الإسلامي و مبالغ عائد الحسابات خارج الميزانية في المصرف على مدار الإحدى عشر عاماً من عام 2010 ولغاية عام 2020 أن انخفاض نسبة عائد هذه الحسابات يقابلها ارتفاع في مبالغ الربح في المصرف أي أن انخفاض هذة النسبة يعد مؤشراً إيجابياً في حال النظر إليه من باب دلالته على تحقيق المصرف الربح في أنشطته الأخرى, في حين أن ارتفاع نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الربح قبل الضريبة كان يقابله انخفاض أو حتى خسارة في ناتج الربح/ الخسارة في المصرف و بالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً سلبياً في حال انخفاض صافي الربح كما تقدم سابقا, فبالنظر إلى مبالغ الخسارة / الربح و مقارنتها بمبالغ عائد الحسابات خارج الميزانية نلاحظ أن مبالغ عائد الحسابات خارج الميزانية بقيت عند مستويات متقاربة إلى حد ما طوال سنوات الدراسة, في حين أنه عند لحظ مبالغ صافي الربح بعد الضريبة نلاحظ وجود فروقات كبيرة صعوداً ونزولاً, و يمكن أن نرجع هذه الفروقات لعدة عوامل أثرت في ناتج الربح/ الخسارة أهمها تأثر المصرف بالأزمة السورية و ما نتج عنها من حالة تخبط اقتصادي أدت إلى العديد من حالات التعثر التي أثرت في نشاط المصارف بشكل عام, وبطبيعة الحال كان لمصرف سورية الدولي الإسلامي نصيبه من هذه الأزمة و بالتالي نتج عن هذا التأثر شح في موارد العوائد الأخرى (أرباح حسابات استثمار– أرباح تمويلات .. الخ) ,الأمر الذي أدى إلى وقوع المصرف في خسارة على مدار الأعوام (2012–2013– 2014) على الرغم من تحقيق عائد جيد للحسابات خارج الميزانية في نفس الأعوام حيث أنه في عام 2012 بلغ عائد حسابات خارج الميزانية 520 مليون ليرة سورية في حين سجل المصرف في العام نفسه خسارة قرابة 41 مليون ليرة سورية و في عام 2013 بلغ عائد حسابات خارج الميزانية 1,076 مليار ليرة سورية في حين سجل المصرف في العام نفسه خسارة بمقدار 1,601 مليارة ليرة سورية و في عام 2014 بلغ عائد الحسابات خارج الميزانية 567 مليون ليرة سورية في حين سجل المصرف في العام نفسه خسارة بمقدار 2,678 مليارة ليرة سورية وبالتالي لولا عائد الحسابات خارج الميزانية لتضاعفت الخسائر اكثر من ذلك, و من جهة أخرى فإن مصرف سورية الدولي الإسلامي حقق أرباحاً عالية في العامين الأخيرين من الدراسة (2019–2020) على الرغم من بقاء عوائد حسابات خارج الميزانية حول نفس المستويات من المبالغ و هذا الربح قد يعود سببه لتراجع حدة الأزمة السورية و بدء عودة الانتعاش الاقتصادي في البلاد, حيث أنه في عام 2019 بلغ عائد حسابات خارج الميزانية قرابة 3

مليار ليرة سورية و سجل المصرف ربحاً بمقدار 8,597 مليار ليرة سورية و في عام 2020 بلغ عائد حسابات خارج الميزانية قرابة 2 مليار ليرة سورية و سجل المصرف ربحاً بلغ قرابة 13,151 مليار ليرة سورية, و عليه يمكن ان نستنتج أن العائد الناتج عن نشاط مصرف سورية الدولي الإسلامي في حسابات خارج الميزانية كان له دور هام في التخفيف من حدة الخسائر الحاصلة في بعض السنوات حيث أنه غطى جزءاً من التكاليف التي لم يستطع المصرف من تغطيتها من إيرادات أعماله الأخرى.

4- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح بعد الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تم حساب نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الربح بعد الضريبة بعد استبعاد الأرباح/ الخسائر الغير محققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي من خلال النسبة التالية :

عائد حسابات خارج الميزانية / صافي الربح بعد الضريبة *100

و يوضح الجدول التالي نتائج تطبيق هذه النسبة على كافة أعوام الدراسة :

جدول (4) نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الربح بعد الضريبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي.

السنة	عائد حسابات خارج الميزانية	صافي الربح بعد الضريبة	النسبة
2010	120,691,207.00	667,176,954.00	%18.09
2011	179,464,833.00	433,735,784.00	%41.38
2012	520,374,816.00	1,877,668.00	%27,713.89
2013	1,075,543,684.00	(1,836,502,463.00)	%-58.56
2014	576,644,498.00	(1,512,810,241.00)	%-38.12
2015	435,048,502.00	829,624,755.00	%52.44
2016	1,686,709,248.00	4,105,906,945.00	%41.08
2017	3,096,494,689.00	1,529,462,149.00	%202.46
2018	2,338,653,019.00	2,582,540,668.00	%90.56
2019	2,849,325,433.00	6,065,551,245.00	%46.98
2020	1,949,467,923.00	8,722,307,181.00	%22.35

المصدر إعداد الباحثة بإستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الربح بعد الضريبة بلغت في عام 2010 نسبة 18.09%, و ارتفعت في عام 2011 حيث بلغت 41.38% ,و في عام

2012 , و على الرغم من ارتفاع مبلغ عائد الحسابات خارج الميزانية و الذي بلغ 520 مليون ليرة سورية إلا أن صافي الربح بعد الضريبة بلغ فقط 1,877 مليون ليرة سورية, و بالتالي بلغت نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الربح بعد الضريبة 27,713.89 % , أما في عامي 2013 و عام 2014 نلاحظ أن مصرف سورية الدولي الإسلامي سجل خسارة على الرغم أيضاً من أن مبلغ عائد الحسابات خارج الميزانية ارتفع في عام 2013 حيث بلغ 1,075 مليار ليرة سورية و في عام 2014 بلغ 576 مليون ليرة سورية, و في عام 2015 عاد المصرف لتحقيق الربح و شكلت نسبة عوائد حسابات خارج الميزانية نسبة 52.44% لتعود وتنخفض في عام 2016 حيث سجلت نسبة 41.08% لتقفز في عام 2017 لقرابة 203% و في عام 2018 عادت للانخفاض حيث بلغت قرابة 91% و استمرت في الانخفاض في عام 2019 بشكل ملحوظ مسجلة قرابة 47% و استمر الانخفاض في عام 2020 حيث سجلت نسبة 22.35 %.

ويوضح الشكل البياني التالي النتائج السابقة :

الشكل (11) عائد حسابات خارج الميزانية لصافي الربح بعد الضريبة

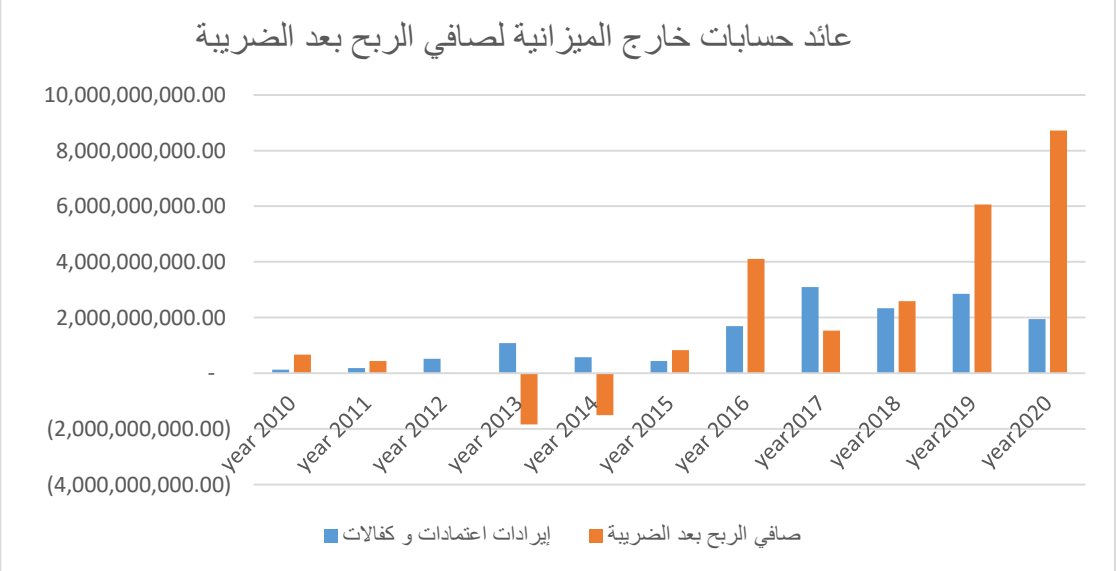

المصدر إعداد الباحثة بإستخدام برنامج Excel

و ترى الباحثة من خلال ملاحظة النسب و مبالغ الربح/ الخسارة بعد الضريبة لمصرف سورية الدولي الإسلامي و مبالغ عائد الحسابات خارج الميزانية في المصرف على مدار الإحدى عشر عاماً من عام 2010 ولغاية عام 2020 أن انخفاض نسبة عائد هذه الحسابات يقابلها ارتفاع في مبالغ الربح في

المصرف أي أن انخفاض هذة النسبة يعد مؤشراً إيجابياً لما له من دلالة على تحقيق المصرف للأرباح في أنشطته الأخرى و بالتالي تقاسم عائد حسابات خارج الميزانية النسبة مع عوائد الأنشطة الأخرى للمصرف مما أدى لانخفاض نسبته , في حين أن ارتفاع نسبة عائد حسابات خارج الميزانية إلى صافي الربح بعد الضريبة كان يقابله انخفاض أو حتى خسارة في ناتج الربح/ الخسارة في المصرف و بالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً سلبياً في حال انخفاض صافي الربح لما له من مدلول على استحواذ عائد حسابات خارج الميزانية على النسبة الأكبر في ظل قلة أو غياب عوائد الأنشطة الأخرى للمصرف الذي أثر غيابها سلباً على صافي الربح, , فبالنظر إلى مبالغ الخسارة / الربح و مقارنتها بمبالغ عائد الحسابات خارج الميزانية نلاحظ أن مبالغ عائد الحسابات خارج الميزانية بقيت عند مستويات متقاربة إلى حد ما طوال سنوات الدراسة, في حين أنه عند لحظ مبالغ صافي الربح بعد الضريبة نلاحظ وجود فروقات كبيرة صعوداً ونزولاً, و يمكن أن نرجع هذه الفروقات لعدة عوامل أثرت في ناتج الربح/ الخسارة أهمها تأثر المصرف بالأزمة السورية و ما نتج عنها من حالة تخبط اقتصادي أدت إلى العديد من حالات التعثر التي أثرت في نشاط المصارف بشكل عام, وبطبيعة الحال كان لمصرف سورية الدولي الإسلامي نصيبه من هذه الأزمة و بالتالي نتج عن هذا التأثر شح في موارد العوائد الأخرى (أرباح حسابات استثمار– أرباح تمويلات .. الخ) ,الأمر الذي أدى إلى وقوع المصرف في خسارة على مدار عامين (2013– 2014) على الرغم من تحقيق عائد جيد للحسابات خارج الميزانية في نفس الأعوام حيث أنه في عام 2013 بلغ عائد حسابات خارج الميزانية 1,076 مليار ليرة سورية في حين سجل المصرف في العام نفسه خسارة بمقدار 1,836 مليارة ليرة سورية و في عام 2014 بلغ عائد الحسابات خارج الميزانية 567 مليون ليرة سورية في حين سجل المصرف في العام نفسه خسارة بمقدار 1,512 مليارة ليرة سورية, و عليه فلولا عائد الحسابات خارج الميزانية لتضاعفا الخسائر أكثر من ذلك , و من جهة أخرى فإن مصرف سورية الدولي الإسلامي حقق أرباحاً عالية في العامين الأخيرين من الدراسة (2019–2020) على الرغم من بقاء عوائد حسابات خارج الميزانية حول نفس المستويات من المبالغ و هذا الربح قد يعود سببه لتراجع حدة الأزمة السورية و بدء عودة الانتعاش الاقتصادي في البلاد, حيث أنه في عام 2019 بلغ عائد حسابات خارج الميزانية قرابة 3 مليار ليرة سورية و سجل المصرف ربحاً بمقدار 6,065 مليار ليرة سورية و في عام 2020 بلغ عائد حسابات خارج الميزانية قرابة 2 مليار ليرة سورية و سجل المصرف ربحاً بلغ قرابة 9 مليار ليرة سورية, و عليه يمكن ان نستنتج أن العائد الناتج عن نشاط مصرف سورية الدولي الإسلامي في حسابات خارج الميزانية كان له دور هام في تراجع حدة الخسائر الحاصلة في بعض السنوات حيث أنه غطى جزءاً من التكاليف التي لم يستطع المصرف من تغطيتها من إيرادات أعماله الأخرى.

النتائج:

خلصت الدراسة التحليلية لمخاطر وعوائد حسابات خارج الميزانية في مصرف سورية الدولي الإسلامي إلى النتائج التالية:

1- يقوم مصرف سورية الدولي الإسلامي بإصدار كفالات مصرفية بتأمينات نقدية 100% أو من خلال منح تسهيلات بضمانات متنوعة.

2- لم يتعرض مصرف سورية الدولي الإسلامي لمخاطر سداد قيم الكفالات المصرفية الصادرة عنه من أمواله الخاصة و ذلك لالتزام عملائه بتسديد كامل المطالبات الواردة على الكفالات الصادرة من حساباتهم.

3- توقف مصرف سورية الدولي الإسلامي عن إصدار الكفالات الخارجية و اقتصر عمله على الكفالات المحلية و ذلك بسبب العقوبات الخارجية المفروضة عليه.

4- يعتمد مصرف سورية الدولي الإسلامي في مجال عمله بالاعتمادات المستندية بشكل جيد على اعتمادات الوكالة المغطاة بتأمينات نقدية 100% إلى جانب إصداره لاعتمادات المرابحة فيما يتعلق بالاعتمادات الممولة بصيغ التمويل الإسلامي.

5- لم يتعرض مصرف سورية الدولي الإسلامي لمخاطر سداد قيم الاعتمادات الصادرة عنه من أمواله الخاصة على الرغم من تعرضه لبعض حالات التعثر في سداد أقساط الاعتمادات الصادرة بصيغة المرابحة.

6- توقف مصرف سورية الدولي الإسلامي عن إصدار الاعتمادات المستندية منذ عام 2014 و ذلك بسبب تأثره بالعقوبات الخارجية المفروضة عليه.

7- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية بلغت مستويات عالية من إجمالي الرسوم و الإيردات لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

8- نسبة عائد حسابات خارج الميزانية بلغت مستويات جيدة من إجمالي الدخل التشغيلي لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

9- ساهم عائد حسابات خارج الميزانية بشكل كبير في تراجع حدة خسائر مصرف سورية الدولي الإسلامي.

التوصيات:

نظراً لما تم عرضه من نتائج تستطيع الباحثة اقتراح التوصيات التالية :

1- الإفصاح عن تفاصيل دقيقة وواضحة في التقارير المالية المنشورة حول حجم الالتزامات المحتملة و ما تحول منها إلى التزامات فعلية و بالتالي تحول من خارج الميزانية إلى داخل الميزانية.

2- السعي لإيجاد طرق و قنوات خارجية من خلال البلدان الصديقة لتنشيط حركة الاعتمادات المستندية و تحريكها من جديد.

3- السعي لتوسيع النشاط في الاعتمادات المستندية وفق صيغة المرابحة لما تحققه من أرباح للمصرف.

4- متابعة الإجراءات القانونية التي يطالب من خلالها في رفع العقوبات الجائرة عن المصرف الامر الذي يؤثر بشكل إيجابي على نشاط المصرف في حسابات خارج الميزانية .

5- العمل على زيادة الخدمات التجارية من اعتمادات و كفالات بما يضمن زيادة العائدات بالتوازي مع فتح قنوات استثمارية لتحصيل عوائد من الأنشطة داخل الميزانية في المصرف .

المراجع :

أولاً المراجع العربية :

أ- الكتب :

1- بسيوني, أسامة عبد المنعم ,**" الاعتمادات المستنية فن الاستيراد و التصدير في البنوك –لموظفي البنوك, المحاسبين, المبتدئين"** , الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات, القاهرة(2010) .

2- خلف, فليح , **" البنوك الإسلامية "** الطبعة الأولى , جدار للكتاب العلمي للنشر و التوزيع, عمان (2006).

3- الدوري, مؤيد عبد الرحمن, **" إدارة الاستثمار و المخافظ الاستثمارية "** الطبعة الأولى, المملكة الهاشمية الأردنية, المكتبة الوطنية, عمان, دار إثراء للنشر و التوزيع (2010).

4- دياب, حسن, **"الاعتمادات المستندية التجارية, دراسة مقارنة",** المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع, بيروت (1999).

5- الراوي, خالد وهيب, **" العمليات المصرفية الخارجية "** , دار المناهج, عمان (2000).

6- رمضان, زياد سليم, **" أساسيات في الإدارة المالية "** الطبعة الأولى, الوراق للنشر و التوزيع, عمان, الأردن (1998).

7- الزبيدي, حمزة محمود, **" إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني",** الطبعة الأولى, الوراق للنشر و التوزيع, عمان, الأردن(2002) .

8- الشبيب, دريد كامل, **" الاستثمار و التحليل الاستثماري "** الطبعة العربية, دار اليازوري للنشر و التوزيع, عمان , الأردن (2009).

9- الشمسي, جاسم علي و أخرون, **" الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية"** , أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق بيروت, الجزء الثاني , الجديد في التمويل المصرفي, منشورات الحلبي, بيروت (2007).

10- الشمري, صادق, راشد, **"إدارة العمليات المصرفية –مداخل و تطبيقات–"**, دار اليازوري, الأردن (2014).

11- الصيرفي, محمد, " **إدارة العمليات المصرفية –العادية–غير العادية– الإلكترونية**" , دار الفجر للنشر و التوزيع, القاهرة, مصر (2016).

12- العامري و محمد علي ابراهيم, " **الإدارة المالية المتقدمة** " جامعة بغداد, الطبعة الأولى, إثراء للنشر و التوزيع (2010).

13- عبدالله, خالد أمين, الطراد, اسماعيل ابراهيم, " **إدارة العمليات المصرفية –المحلية و الدولية**" عمان, دار وائل للنشر و التوزيع (2011).

14- عبدالله, اسماعيل ابراهيم, والطراد, خالد أمين, " **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**" الطبعة الأولى, دار وائل للنشر و التوزيع (2006).

15- عبد العظيم, حمدي, " **خطاب الضمان في البنوك الإسلامية**" القاهرة المعهد العالي للفكر الإسلامي (1996).

16- عبد الرحمن , حاتم محمد" **العمليات المصرفية المستقلة و المشكلات المرتبطة بتنفيذها**", دار النهضة العربية , القاهرة (2003).

17- عقل, مفلح محمد, "**وجهات نظر مصرفية**" , الطبعة الأولى, البنك العربي, عمان, الأردن (2000).

18- غنيم, أحمد, " **خطابات الضمان (إطار متكامل نظرياً و عملياُ و قانونياً)**", القاهرة , الطبعة الأولى (2004).

19- فهمي, احمد منير, " **القواعد الدولية للاعتمادات المستندية , دراسة لائحة** ",الغرفة التجارية الصناعية بالرياض, مركز التدريب و التطوير(1997).

20- قنطقجي, سامر مظهر,"**صناعة التمويل في المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية**", مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة, سورية (2015).

21- الكيلاني, محمود,"**الموسوعة التجارية و المصرفية, المجلد الرابع عمليات البنوك, دراسة مقارنة**" الطبعة الأولى, دار الثقافة للنشر و التوزيع, عمان (2008).

22- نور الدين, باسم محمود, " **الاعتمادات المستندية, دراسة شرعية و فنية**" , البحرين, دراسة معدة بتكليف من لجنة الدراسات الشرعية أحد لجان المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2009).

23- مشعل, عبد الباري بن محمد علي, **"الاعتمادات المستندية- دراسة شرعية و فنية-"** البحرين , دراسة معدة بتكليف من لجنة الدراسات الشرعية أحد لجان المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة و المراجعة لمؤسسات المالية الإسلامية (2001).

24- مطر, محمد, **" إدارة الاستثمارات الإطار النظري و العملي "** , الطبعة الخامسة, دار وائل للنشر و التوزيع, عمان, الأردن (2009).

25- مطر, محمد, **" إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية"** , الطبعة الرابعة, دار وائل للنشر , عمان , الأردن (2006).

26- هندي, منير ابراهيم, **" الأوراق المالية و أسواق رأس المال"** , الإسكندرية, منشأة المعارف (2000).

27- ياملكي, أكرم, **" الأوراق التجارية و العمليات المصرفية"** , الطبعة الأولى, دار الثقافة للنشر و التوزيع, عمان (2008).

ب- الرسال العلمية و الأطروحات :

1- بونحاس, عادل, **" دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية, دراسة حالة الجزائر (2002-2010) "**, رسالة ماجستير, جامعة الحاج خضر , باتنة, الجزائر (2014).

2- الجرجري, زهراء جار الله حمو, **" سياسات الاستثمار في رأس المال العامل و اثرها على العائد و المخاطرة"** رسالة ماجستير, كلية الإدارة و الاقتصاد , جامعة الموصل (2016).

3- حمره, محمد (2008) **" العمليات المصرفية الخارجية و دورها في الاقتصاد الوطني -دراسة حالة المصرف التجاري السوري خلال الفترة 1990-2005"** , أطروحة دكتوراه, جامعة دمشق (2008).

4- راضية, أمقران, **"خطابات الضمان المصرفية و موقف الشريعة الإسلامية منها"** , أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر (2014).

5- العامري, علي جاسم محمد علي, **" تأثير هيكل التمويل في العائد و المخاطرة"** , بحث دبلوم عالي مقدم إلى جامعة بغداد (2014).

6- الفخري, سيف " **المخاطر الائتمانية للبنود خارج الميزانية –دراسة مارنة بين المصارف الإسلامية و التقليدية** " رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, سورية (2012).

7- القيسي , دنيا طارق, " **تحليل العلاقة بين العائد و المخاطرة في تشكيل المحفظة الاستثمارية** " , دراسة تطبيقية في سوق بغداد للأوراق المالية, رسالة ماجستير في قسم السياحة الجامعة المستنصرية (2004).

8- المخلافي, عبد العزيز محمد أحمد, " **تحليل كفاية رأس المال المصرفي و أثره في المخاطرة و العائد وفق المعايير الدولية**" أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الأغدارة و الاقتصاد في جامعة بغداد (2004).

ت- المجلات و البحوث و المقالات و التقارير و المؤتمرات:

1- توفيق, حسين محسن, " **تحليل السيولة المصرفية و العائد و مخاطرة السيولة** " , بحث تطبيقي في مصرف الرشيد (2014).

2- الحسناوي, سالم صلال راهي, " **محددات معدل العائد على الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية** " , محور العلوم المالية و المصرفية , مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية المجلد 9, العدد 2 (2007).

3- زيدان, محمد أحمد, " **دورة الوقاية من مخاطر الاعتمادات المستندية و الكفالات المصرفية**" , مركز الدول العربية للبحوث و الدراسات, المركز العربي للبحوث و الدراسات الجنائية (2009).

4- السعبري, ابراهيم عبد موسى, و هادي, علي حسين " **أثر البنود خارج الميزانية (الضمانات) على الأزمة المالية و أهمية المحاسبة عنها- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة المنضوية في سوق العراق للأوراق المالية**" مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية, المجلد 14, العدد3 ,ص 199- 294 (2012).

5- شربيط, وسيلة, " **الاعتماد المستندي و التكييف القانوني و الشرعي له** " , مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية, قسطنطينية , الجزائر, مجلد 32, العدد 2, ص 555- 586 (2018).

6- مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي, "**المؤتمر الثاني القرار رقم 5**" مجلة الفقه الإسلامي , المؤتمر الثاني (1985).

7- مصرف سورية المركزي, " **الدليل الموحد للاعتمادات المستندية**" (2018).

8- النعيمي, جنان موسى, " **استخدام النسب المالية في تقويم الاستثمار المصرفية**" , دبلوم عالي, مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية, جامعة بغداد (2005).

9- هناوي, وائل " **أثر العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م)**", مجلة جامعة البعث, المجلد 38, العدد 6, ص 11-39 (2016).

ث- النشرات و التقارير الدورية:

1- البيانات المالية السنوية لبنك سورية الدولي الإسلامي للأعوام (2010- 2020)

ج- نشرات غرفة التجارة الدولية :

الأصول و الأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية UCP 600.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Abdkarim, Mohd Zaini, and Gee, Chan Sok. "Off-Balance Sheet Activities and Performance of Commercial Banks in Malaysia" The ICFAI Journal of Financial Economics, Vol.5, Issue, 4, 4 PP.67-80.

2- Al-Tahat, Saqer Sulaiman, and Abunqira, Nourdeen Mohammed "**The Impact of Off-Balance Sheet Activities(OBS) on the banking risk and Revenue Growth for Jordanian Commercial banks Listed on the Amman Stock Exchange (ASE)**", Research, journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.18,ISSN 2222-1697-, P82-92.

3- Berk, Jonathan and De Marzo, Peter and Harford, Jarrad, "**Fundmentals of Corporate Finance**", 2nd Ed, Prentice Hall, USA, 2012.

4- Bessis Joel "**Risk Management in Banking**", Mc-Graw- Hill companies, inc, 1999.

5- Bodie Zvi and Kane Alex and Marcus Alan j. "Investments" Mc Graw – Hill Education, 2014.

6- Brigham Eugenef and Ehehardt, Michael C. "**Financial Management Theory and Practice**", South, western, 2005

7- Hamzaee, reza G "**Modern Banking and Strategic Portfolio Management**" Journal of Business and Economics Research (JBER) 4.11,2011.

8- Hemple, George H and Simonson, Donald G,"**Bank Management Text Cases**" 5th edition, Copyright by John Wiley and Sons 1td, U.S.A, 1999.

9- Hitchner James R. "**Financial Valuation Applications and Models**" John Wiley and Sons, Inc New Jersey 2003.

10- Horn, James C. Van and Wachowicz. John M. "**Fundamentals of Financial Management**", Pearson Education Limited, Edinburgh.

11- Gitman, Lawrence J. and Zutter, chadj "**Principles of Managerial Finance**", Prentice Hall, 2012.

12- Khasawneh, Ahmad , Al-Khadash, Husam, "**Risk and Profitability in Middle East and North Africa Banking system An Examination of Off Balance sheet Activities**", the international journal of Business and finance Research, vol: 8, No :3,2014, p: 13-26.

13- Kumar, Sunil "Off-Balance Sheet Activities and Profit Efficiency of Indian Banks (An Empirical Investigation)", apaper submitted for presentation in the

13th Annual Conference on Money a Finance in the Indian Economy, Mumbai (2011).

14- Mayol, Harber B., "**Investment an introduction",** New Jersey Harrcourt 2000.

15- Rose – Peter , " **commercial Bank Management**"

16- Swain, Anl Kumar, Panda, Ganesh," **Off Balance Sheet Exposure of Public Sector Banks in India**" An Empirical Analysis, Imperial Journal of Interdisciplinary Research (IJIR), Vol: 3, NoL 2, 2017, p: 182,191.

17- Union Bank of India, Audit Policy – Chapter 20, Letter of Credit.

ثالثاً : مواقع إلكترونية :

1- موقع كتب عربية www.kotobarabia.com

الملاحق:

الملحق رقم (1) الأسئلة المطروحة على الإدارت المعنية في مصرف سوريا الدولي الإسلامي لدراسة مخاطر عوائد حسابات خارج الميزانية:

أرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على التساؤلات التي تخص بحث علمي في المعهد العالي لإدارة الأعمال (هبة) بعنوان (دراسة تحليلة لمخاطر و عوائد حسابات خارج الميزانية), و نؤكد لكم أن هذه المعلومات مخصصة للبحث العلمي فقط.

1- في بادئ الأمر وللتعرف على كيفية منح الكفالات لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي, ما هو الأسلوب المتبع لدى المصرف في منح الكفالات المصرفية؟

2- إن من أبرز مخاطر عمل الكفالات المصرفية هي مخاطر عدم السداد, هل تعرض مصرف سورية الدولي الإسلامي لمخاطر عدم السداد و ما هي أبرز أسباب الوقوع في هذا النوع من المخاطر إن وجدت ؟

3- يرتبط عمل الكفالات بمخاطر إجرائية و قانونية متعددة, هل تعرض مصرف سورية الدولي الإسلامي لهذا النوع من المخاطر و كيف تم التعامل معها إن وجدت؟

4- تم فرض عقوبات خارجية جائرة على مصرف سورية الدولي الإسلامي منذ السنوات الأولى لهذه الدراسة, كيف أثرت هذه العقوبات على عمل الكفالات المصرفية في المصرف؟

5- ما هي السياسة التي يتبعها مصرف سورية الدولي الإسلامي للتحوط من الوقوع في مخاطر عمل الكفالات المصرفية ؟

6- عند الحديث عن الاعتمادات المستندية في مصرف إسلامي فلا بد أن يكون السؤال الأول عن كيفية عمل الاعتمادات لديه وذلك لاختلاف تطبيقها لدى المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية, و عليه كيف يتم إصدار الاعتمادات لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي؟

7- يعد من أبرز مخاطر عمل الاعتمادات المستندية تخلف العميل عن التزامه بتسديد قيمة الاعتماد للمصرف, و يكون هذا الخطر قائم في حال كان الاعتماد المطلوب تسديده اعتماداً صادراً أو اعتماداً وراداً و المصرف قام بتعزيزه, هل اضطر مصرف سورية الدولي الإسلامي لتصفية أو سداد اعتمادات صادرة لديه أو اعتمادات قام بتعزيزها من أمواله الخاصة و كيف تعامل مع هذا النوع من المخاطر؟

8- لوحظ من خلال البيانات المالية المنشورة لمصرف سورية الدولي الإسلامي توقفه عن إصدار الاعتمادات المستندية منذ عام 2014 و لغاية عام 2019 كما لوحظ استمرار عوائد الاعتمادات خلال هذه الأعوام, وبناء عليه كيف تاثر واقع عمل الاعتمادات في بنك سورية الدولي الإسلامي خلال سنوات الأزمة السورية و ما هي طريقة العمل المتبعة في ظلها ؟

9- يعد أمر مطابقة المستندات و سلامة البضاعة موضوع الاعتماد من النقاط الحساسة و التي تحمل مخاطرة عالية في الاعتمادات المستندية , هل تعرض مصرف سورية الدولي الإسلامي لهذا النوع من المخاطر و ما هي تبعاتها و كيف يتم تفاديها؟

10- ما هي السياسة التي يتبعها مصرف سورية الدولي الإسلامي للتحوط من الوقوع في مخاطر عمل الاعتمادات المستندية ؟